

عراق ضعيف عبء سعودي وعراق قوي هم إيراني (ص: ١١/١٠)

احتدام النقاش في واشنطن حول الموقف من طهران

الحوار السعودي - الإيراني محدود بالفسحة الأميركية الضيقة!

المحلل في معهد سياسة الشرق الأدنى، بيرون ضرورة استثمار التشدد حول إيران مستندون إلى المواقف الكلامية المعلقة في طهران خلال الحملة الانتخابية. ويقول هؤلاء إنه من غير المحتمل أن يتخذ المتطرفون الإيرانيون مواقف معتدلة، بل يرجحون أن يزياد تطرفهم ضد الغرب.

إيران، لأنها تعتبر ذلك خطوة أساسية للمشاركة الأميركية في إنتاج وتصدير النفط من بلدان آسيا الوسطى، لكن ذلك في الوقت ذاته سيكون له انعكاس سلبي على دول الخليج النفطية، من شأنه أن يتفاقم مع عودة العراق الكاملة إلى أسواق النفط غير أن المحللين العسكريين في واشنطن، ومن بينهم كيث بولك

الخليج أو المعنيين فيه، وسوف يكون ذلك أروع في حال إجراء مراجعة مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول موقف نهائي موحد. إلا أن ذلك مستبعد قبل تطور الوضع الداخلي في إيران بعد انتخابات الرئاسة المقبلة.

والأهم من ذلك، أنه من المتعذر إرساء توجه أمريكي جديد نحو إيران ما لم يرافقه توجه مماثل نحو العراق. ليس لأن السياسة المالية القائمة على «الحقارة» المزدوج، تشمل البلدين فحسب، بل لأن مراجعة الموقف من العراق هو مطلب عربي وإلى حد ما أوروبي، ولأن السراجه بشأن العراق تشمل عملية المراجعة بالنسبة إلى إيران وأوروبا.

ومن المفارقات المعلقة في هذا الصدد أن الدوائر النفطية في أميركا تضغط باتجاه تحسين العلاقات مع

وقد نشرت مجلة «شؤون خارجية» التي ينشرها المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية في عددها الجديد مقالين وتيسسين أحدهما وقعه ثلاثة من أبرز المسؤولين عن الأمن القومي الأميركي في الإدارات السابقة، هم زيفنو بريزنسكي (كارتر) وبرت سكوكرويت (ريغان) وريتشارد مورفي، وآخر كتبه إيراني بارز في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، يدعون إدارة الرئيس كلينتون إلى تحسين العلاقات الأميركية - الإيرانية. والمثلث أن صحفاً سعودية قد أبرزت هذه الدعوة وضمت عليها لكن الشكل النهائي للعلاقات السعودية - الإيرانية يبقى مرهوناً بالتوجه النهائي للولايات المتحدة بالنسبة إلى إيران، ويمدى انعكاس هذا التوجه على بقية الفرواق في

ما زال النقاش في واشنطن محتدماً حول الموقف الذي يتوجب على الإدارة الأميركية اتخاذه إزاء إيران في إطار سياستها وتوابتها على هذا الموضوع خلال الأشهر الأخيرة قبل أن تتكشف المناقشات الأميركية حوله إلى العلن. وتقول مصادر مطلعة في واشنطن بأن قيام نوع من الحوار السعودي - الإيراني في الآونة الأخيرة كان نتيجة وليس سبباً للكشف عن وجود توجه أميركي إلى إقامة علاقات استراتيجة في الخليج أكثر توازناً (راجع «الميزان» الجيوبوليتيكي» على الصفحتين ١١/٨ من هذا العدد).

لكن مما زاد من غموض هذه التحولات اضطراب الدول الأوروبية التي تملأ علاقاتها مع إيران لأسباب أميركية معلقة بمجة أوروبية.

الصفقة والنظام

□ وسط الضجيج الإعلامي المرافق للمتعاقب السياسية التي يتعرض لها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنحاسين نتانياه في داخل إسرائيل، وفي عملية السلام في الإطارين الإقليمي والتولي، وهو ضجيج لا يخلو من الفوغائية، يقيب عن الاتهام، أو يراود له أن يغيب التوجه الأساسي لبرنامج نتانياه الاقتصادي. ذلك أن هذا البرنامج، في حال تطبيقه من غير انحراف أو تحايل، من شأنه أن يشكل مقترفاً حاسماً في المنطقة كلها.

فهو أول محاولة جادة لكسر طوق وشوة الاحتكار الاقتصادي وتقليش شبكة القوى الاقتصادية المتمحدة والمستحكمة بالمفاصل الاقتصادية الخليجية.

فالمعارضة الفعلية التي يواجهها هذا البرنامج هي من القوى والمصالح الإسرائيلية، وإن كانت تعمل في إطار سياسي مختلف عن الأطر السائدة في العالم العربي، إلا أنها مشابهة لها في طبيعتها إزاء الوضع الاقتصادي العام.

وفي ضوء هذا البرنامج الذي يحاول نتانياه تطبيقه وسط معارضة شديدة من القوى الاقتصادية المستحكمة تحت شتى الدرائج، مثل تحضر عملية السلام ومثل المخالفات العملية وغيرها، تبدو عملية السلام ذات أفق مختلف تحجبه الشكليات البيروقراطية عن الألفاظ، وتحجب الضجة الإعلامية المتزايدة عن الأسعاع

فبالسلام، بما تحقق منه حتى الآن، وكما تجري المطالبات بالعودة على أساس ما هو متحقق، لا يبدو كونه صفقة فورية بين الحكومات التي تدور كلها في الإطار الاحتكاري. وفي هذا الإطار، فإن عملية السلام كانت وستبقى نقاشاً صقلوياً بين مؤر احتكارية. لكن المشكلة هي في تحويل عملية السلام من إطار المبادئ الصفوقية لمصلحة قوى معينة، التي نظام للسلام لمصلحة العموم. وفي هذه المعضلة المتعددة الأوجه المتداخلة للغاية، يفرق نتانياه الآن من غير مسمف مستعد لسماعه، ناهيك بعد حيل الانتاذ له.

ومما لا شك فيه، أن أسلوب الرجل في التخاطب مع الآخرين داخل إسرائيل وخارجها، أسهم هو الآخر في زيادة الخيوط المتشابكة تشابكاً. فهو عود نفسه في الدرجة الأولى، وهو الآن يكاد يضيع الفرصة التي كان من الممكن أن يحقق له منزلة ثورانية مما في قصة داوود وجوليات الجبار.

إن عوده الأند هو جوليات الإسرائيلي، أكثر وأصعب من جوليات الفلسطيني أو العربي.

«الميزان»

توزيع الميزان

لضروقات توزيعية قرت «الميزان» الصور في نهاية كل شهر بدلاً من منتصه، كما كان خلال السنوات الأربع الماضية. وثلفت المشتركين إلى أننا سوف نمد اشتراكاتهم شهراً واحداً اعتباراً من تاريخ صدور هذا العدد.

أسعار الموزعين

Austria: AS26, Bahrain: Fils250, Belgium: BF50, Canada: C\$2.50, Cyprus: C£1, Egypt: E£1, France: FF8, Germany: DM25, Greece: DR400, Italy: L300, Jordan: Jd200, Lebanon: L.L1000, Libya: LD100, Morocco: Dh7, Oman: Omani300, Spain: Ps3.50, Switzerland: SF3, Syria: S.L.15, Tunisia: M600, U.A.E: Dirh3, UK: £1, USA: \$2.

تسريح العمانيين من جيش الإمارات!

□ قالت مصادر أوروبية حضرت معرض السلاح الأخير في أبو ظبي (إيبكس) أن السلطات العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد سرحت في الآونة الأخيرة زعداداً كبيراً من الجنود العمانيين العاملين في قواتها المسلحة. وأشارت تلك المصادر إلى أن التسريح قد شمل حتى الآن ما لا يقل عن ٣٠٠٠ نفر من الجنود العمانيين.

لكن تلك المصادر قالت إنها لا تعرف مصدر هذا القرار أو غاياته، لكنها رجعت أن يكون قد اتخذ بقوصية من وزير الدفاع الفريق أول الركن الشيخ محمد بن راشد سعيد المعكم.

غير أن المصادر المذكورة استبعدت أن يكون هذا التسريح لأسباب مالية، نظراً لأن الوضع المالي للدولة جيد ومتعش، ولأن دولة الإمارات تسعى الآن إلى الحصول على معدات وأسلحة متطورة بمبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ستة مليارات دولار. وبالتالي، حسب تلك المصادر، فإنه لا بد أن تكون هناك أسباب سياسية أو أمنية، خصوصاً في الوضع الخليجي الراهن حيث يخيم التوتر العسكري على العلاقات الإماراتية - الإيرانية بسبب احتلال إيران لجزر تابعة لدولة الإمارات، مما يجعل الإمارات بحاجة إلى المزيد من القوات العسكرية لا إلى تخفيضها.

وفي تقدير تلك المصادر، أن تسريح الجنود العمانيين من جيش الإمارات ربما ينبغي، بخوفاً وتوتر في العلاقات بين دولة الإمارات وسلطة عمان لأسباب قد تدفع السلطات المعنية في الإمارات إلى الاعتقاد بأن كثافة عمانية في قواتها المسلحة بشكل ثغرة في أمنها الداخلي. وهناك تقدير آخر غير مؤك هو أن سلطة عمان قد تكون طيت سحب جنودها من الإمارات لأسباب غير مفهومة، ربما كان من بينها وجود خلافات بين البلدين حول مسائل حدودية، أو حول المواقف من إيران، أو حول مستقبل مجلس التعاون الخليجي.

لكنه من غير المعروف بعد ما إذا كانت دولة الإمارات ستعوض هذا النقص في قواتها بتوسيع دائرة التجنيد الداخلي، أو الاستعانة بقوات عربية أو أجنبية صديقة.

حساب مصرفي إسرائيلي بتصرف عرفات!

الحساب المذكور لا يخضع لسيطرة أو رقابة الدوائر المالية الفلسطينية. لكن دان مريدور وزير المالية الإسرائيلي قال إن المال ليس من الخزانة الفلسطينية، بل هو عبارة عن عائدات صربية تجمعها الحكومة الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية، وهي متأتية من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. وأشار مريدور إلى أن هناك خمسة حسابات من هذا النوع أربعة منها في غزة وواحد لدى بنك «لثومي»، في تل أبيب يتصرف به عرفات وحده. وبعد كشف هذه المعلومات توقعت مصادر أميركية أن تلجأ الدول المانحة للمساعدات والقروض للسلطة الفلسطينية أن تطلب التخليق في أوجه إنفاق تلك القروض والمساعدات التي تقدم للسلطة الفلسطينية. كما إنها توقعت مساهمة الحكومة الإسرائيلية عن كامل معلوماتها عن الموضوع، وعن أسباب استمرارها في إيداع الأموال في الحساب الصربي بعدما أثبتت تحفظات عليه داخل الحكومة.

□ كشف النقاب في تل أبيب عن وجود حساب مصرفي سري بقيمة ١٥٠ مليون دولار فتحت الحكومة الإسرائيلية باسم ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية شخصياً. وقد فتح الحساب المذكور في بنك «لثومي» الإسرائيلي في تل أبيب. وأكدت مصادر أميركية ما سريته إحدى الصحف الإسرائيلية عن الموضوع، مشيرة إلى أن الحساب قد فتح في عهد حكومة اسحق رابين بموجب اتفاقيات أوسلو لتسهيل مهمة عرفات في ضبط الأوضاع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ولا يبق لأحد التوقيع على الحساب أو التصرف به سوى ياسر عرفات شخصياً، أو كبير مستشاريه الاقتصادي محمد رشيد. وقد وضع الحساب خارج الميزانية بغية حجب عن إجراءات التدقيق المحاسبية العادية، وكشفه صندوق النقد الدولي أثناء تدقيق في حسابات بنك «لثومي». وذكر الصندوق في تقريره داخلياً أنه تسربت نسخ منه، أن

تهمه مشاريعه في بيروت
ولا يهيم لبنان
الصفحة ٣/٢



يبقى «أكبر» من لبنان إلى أن يدخل في القمقم الدمشقي

رحلة رفيق الحريري على خطى جاك شيراك من رئاسة الحكومة

تحليل سياسي:

من الحرب الأهلية إلى عهد السلم الأهلي الذي تحكمه «الترويكاء» المعروفة، انتقل لبنان من ساحة للصراع إلى ميدان للمصاهرة.

والمصارعون الثلاثة في القمة، وهم إلياس الهراوي ونبية بري ورفيق الحريري، يمارسون هذه المصاهرة ضمن قواعد جديدة على لبنان، فلا أصول لتفاهمهم ولا مقاييس لمنازعاتهم سوى انعكاس ذلك على مصالحهم الشخصية وفوائدهم الانتخابية.

وفي النتيجة ثبت أن الحريري، رئيس الحكومة، بطرق مختلفة، استطاع أن يحكم اللعبة لأنه يسيطر بشدة على مفتاح «السنديانة» وهو الأول كما يبدو هو ليس أن يحكم البلد، بل يدير ما يريد أن يملك اللعبة، كما تخيل رسام «الميزان» في الصورة المنشورة في مكان آخر، بهيئة إمبراطور روماني يستمتع بالمصاهرة بين أقرانه في قمة الحكم.

بيروت أولاً وأخيراً

وكما تبين من لعبة المصاهرة الأخيرة حول الانتخابات البلدية، تآكدت شكوك بدأت في الظهور منذ سنوات حول النقط المركزية التي يحصر رئيس الحكومة همه فيها، بل إن تلك الشكوك أخذت تظهر منذ تأسيس «شركة سوليبيد» موريا منذ مطلع الثمانينات عندما أخذ رفيق الحريري على عاتقه فلا ينام العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز «تعزيل» العاصمة اللبنانية من الزكام وتنظيف شوارعها من القمامة المتراكمة خلال الحرب، مما حمل البعض على أن يطلق عليه يوهن لفظ «الريكاز»، كما ورد في كتاب «الف ليلة وليلة» (طبعة بولاق).

فأهم الأول لرفيق الحريري هو بيروت العاصمة وليس لبنان. إنه يريد أن يستولي ويستملك بيروت كجائزة له على دوره في مرحلة السلام. وقد تحقق له ذلك بالفعل، باستثناء بعض الثغرات التي راح يسنمها الواحدة تلو الأخرى. ومن ذلك تعيين موظف لديه في شركته السعودية محافظاً للمدينة، هو نقولا سابا.

المحافظ الجديد، يحكم محافظة بيروت مباشرة باسم الحريري، ولكي يستكمل شرعيته ضمن هذا التفكير حسم الحريري أمره بعد تردد فخاص المعركة الانتخابية النيابية عن محافظة بيروت بكلفة عالية، لكنه في النتيجة فاز بما أراد. فهو، إذاً، صاحب بيروت عتقارياً، وممثل بيروت برلمانياً، وحاكم بيروت إدارياً. بقيت حلقة واحدة لكي يستكمل تشييد قبضته على المدينة وضواحيها هي «بلدية بيروت» التي كان الحريري زمراً، لو لم تتأجل الانتخابات وسط مناورات شديدة في ميدان المصاهرة، على انتزاعها

لنفسه ليصبح أول رئيس لبلدية بيروت من ضمن وجوده في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

على خطى شيراك

ويبدو للمراقبين أن الحريري في مخيلته الطموحة إلى التملك والاستئثار يسير في هذا المنحى على خطى صديقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بل إن الحريري نفسه اعترف، كما نشرت ذلك مجلة «الهيبة» المستقبل، بأن الرئيس الفرنسي هو الذي شجعه على خوض الانتخابات النيابية ليحصل على مقعد برلماني يستكمل فيه شرعيته.

ويما أن الطريق الذي سلكه جاك شيراك إلى «قصر الأليزيه»، مماثل لمسلك الحريري حتى الآن، أي رئاسة الحكومة ومعضية مجلس النواب برئاسة بلدية العاصمة، فإنه بالتالي لا يبقى أمامه سوى رئاسة الجمهورية.

ويؤكد الغارون بوابن الأمور أن هناك شكوكاً في الوسط المسيحي بصورة خاصة بأن الرئيس الحريري طامح فعلاً إلى الرئاسة الأولى عندما تتغير الظروف وتصبح مؤاتية، والمزج إن تاتي هذه الظروف متى يتوفر شرطان: ● الشرط الأول، هو المزيد من الضعف في المواقع النيابية في الحكم والأدارة، وهو ضعف ملحوظ الآن وأخذ بالتزايد، ومنهم من يقول أنه إضعاف متعمد نظراً إلى أن رئاسة الجمهورية مازالت حتى الآن حكرًا على الموارنة فلا عجب، إذاً، أن يدب الضعف في مقام الرئاسة الأولى الحالية كما يلاحظ من توترات الرئيس الهراوي الأخيرة، وأن يترافق ذلك مع تزايد قوة الرئاسة الأخرى وبخصوصاً رئاسة الحكومة، ولا سيما رئاسة العاصمة.

● الشرط الثاني، هو تطبيق مبدأ إلغاء الطائفة السياسية لأن بقاء التوزيع الطائفي في شكله الحاضر يشكل مانعاً دستورياً أمام وصول الحريري إلى الرئاسة الأولى. ولابد من القول أن هذا ليس بالأمر الصغير نظراً إلى أنه يمثل بموجب اتفاق الطائف قاعدة دستورية مقبولة وإن كانت غير مطبقة حتى الآن - لكل شيء في وقت.

كثرة الاسفار

والدليل الأوضح على اهتمام الحريري بمصالحه وأعماله الخاصة وبيروت ومشاريعها من دون سائر لبنان، أنه لا يكتفي في البلد أكثر من يومين أو ثلاثة في الأسبوع الواحد، وبالتالي يقضي في الاسفار متنقلاً بين عواصم العالم كبرها وصغرها. وهذه الظاهرة الحزبية، تبدو بالمقارنة مع رؤساء الحكومة اللبنانية السابقين أمراً ملفتاً ومستغرباً. فالرئيس الراحل رشيد كرامي، مثلاً، لم يكن يغادر البلد

إطلاقاً إلا إلى مؤتمرات القمة العربية، وبأقرب أوقاته كان يقضيها في السراي الحكومي يصرف أعمال الحكومة ومصالح الناس. ولا تعود هذه الظاهرة إلى كون الحريري يملك طائرة خاصة جاهزة لنقله في أي وقت، بل إلى استقلاله منصبه الرسمي لمقابلة المسؤولين والتعرف عليهم ومصاحبتهم في جميع أنحاء العالم، بحيث أنه زار حتى الآن أكثر من نصف دول

البلد، أنه الوحيد بين رؤساء الحكومات المأخوذ بفكرة «العولمة». ورئاسة الحكومة في هذا الإطار تمثل تسهلاً للحريري للدخول إلى مواقع رسمية ومسؤولية في العالم لا يستطيع الدخول عليها بصفته مجرد «رجل أعمال». وبهذا المعنى فإن منصبه كرئيس للحكومة هو جواز سفره ومروره واستقباله من قبل مختلف

دولة في العالم في أي وقت يشاء. هذا هو الامتياز الأول لرفيق الحريري على رجال الأعمال في كل مكان.

قمقم دمشق

ومن الطبيعي أنه كلما حطت طائرة «البوينغ» الخاصة للحريري في المطارات العالمية حاملاً صاحبها مراراً وتكراراً إلى «البيت



الايض» وقصر الأليزيه، وه الكرملين» وغيرها من المقرات العالمية، أن يأخذ الزهو والانفتاح بلباب رئيس الحكومة فيشعر بأنه أكبر من لبنان كله وإن لبنان ما هو إلا نقطة في بحر وحجر منطلق لأعماله... هذا إلى أن يصل إلى دمشق. وفي العاصمة السورية، يعود هذا «المار» ليخبط في القمقم متخذاً حصه الطبيعي، فهو مارو في كل مكان إلا في ذلك المكان. والقمقم السوري الذي يعود الحريري إلى الدخول فيه بعد

المسؤولين في جميع الدول. ويقول الفاتلون أن رفيق الحريري «رجل الأعمال» العالمي المصطف برئاسة الحكومة يتنوي استكمال زياراته الخارجية إلى جميع دول العالم من دون استثناء. خلال إقامته في السراي لأنها فرصته الوحيدة للزور والدخول إلى أصحاب القرار في الدول الأخرى. وفي العالم رجال أعمال أكبر وأغنى من رفيق الحريري لكنه من غير المتاح لأي منهم أن يدخل على أي مسؤول أو صاحب قرار في أي

العالم ابتداء من الدول العربية القريبة وانتهاء بالارجننتين والبرازيل وأمريكا وكندا والصين وروسيا موريا بتركمانستان وباكستان. ولهذه الاسفار الكثيرة والمتلاحقة اسبوعياً ملامحها المميزة وأهدافها الواضحة. ويصرف النظر عن أن الحريري في اسفاره هذه قد استولى بصورة واقعية على مهام أساسية لوزير الخارجية ورئيس الجمهورية، فإن غايته تكمن في توسيع أعماله البرتسية، في أنحاء العالم، حتى

دخوله المظفر إلى قصور الحكم في العالم الخارجي لا يضاهي رئيس الحكومة اللبنانية، كما يترجم البعض، ليس فقط لأنه اعتاد عليه، منه بأنه لا شغل له في حكم لبنان، وإن هذه المسألة هي في نظره شكلية ظالماً أنها تؤمن له غايته الأصلية.

فماذا يعنيه من أهل بعلبك الهرمل أو أهل عكا أو أهالي الجنوب أو جبل لبنان؟ إذ إن ما يعنيه هو عنوان رئاسة الحكومة الذي لا يكاد يزل فيه حتى يغادر إلى الخارج بصفته جواز المرور حتى إلى القمقم الدمشقي هذا طبعاً بالإضافة إلى العاصمة التي أوكل أمرها لموظفيه ومستشاريه والقائمين على أعماله. وليس هناك من سبب يدل على أن دمشق غير مرتاحة إلى هذه الصيغة، فهي تعطي الحريري ما يناسبه في الخارج وتأخذ منه ما يناسبها في الداخل.

حلبة المصاهرة

ومن قواعد لعبة المصاهرة الجارية في الحلبة اللبنانية، بين أقطاب «الترويكاء» أنه ممنوع على أي من المتصارعين أو الدين «الغلابيوز» بلغة الرومان، الذين اتقوا هذا الفن وأقاموا له الحلبات في جميع الحواضر الرومانية القديمة ومنها بيروت، أن يفوز بالضرورة الغاضبة لكي تستمر اللعبة للترفيه عن المشاهدين.

وهذا تمكن أهمية الدور السوري في الحفاظ على التوازنات حتى لا يتأفل أحدهم نظراً فيفسد الآخرين أو لأي منهم ضربة غير متوقعة تقفده صوابه. أو ربما ذاكرته، فيخلق ظروفًا متعبة وغير محسوبة لنفسه وللآخرين وللشرف السوري على حسن سير النزاع والمصالحة.

لكنه من غير المعتاد شطحة هذا وشطحة هناك، كان يشطح رئيس الجمهورية فيهد بالاستقالة، ثم يعود لبنيته، أو كان يهدد نبيه بري بتكرار تجربة ٦٠ شباط، ثم يعود لينكر ما نسب إليه، أو كان يقدم الحريري مشروع الانتخابات البلدية إلى المجلس ثم يعود أن يسحب بصورة غير قانونية.

ذلك أن شطحات من هذا النوع لا تشكل خروجاً على اللعبة في الأساس وإن كانت كذلك في الشكل، فهي تبقى في كل الأحوال قابلة للتصحيح والتراجع وفي بعض الأحيان تحمل لجهة من الجهات المعنية رسالة معبودة. ويقت الأمر عند حدود إبلاغ مثل هذه الرسالة لمن يهمه الأمر. وقد اعتاد اللبنانيون على هذه اللعبة، وربما يكون أنهم اعتادوا عليها، فلم يعودوا ينتظرون المفاجآت، وربما كان العكس هو الصحيح، أي أن المفاجآت هي التي تنتظرهم. ومن ذلك، مثلاً، الحملة المنظمة والمركزة ضد الاتحاد العمالي العام بحجة أن رئيسه إلياس أبو

والنيابة الى بلدية العاصمة الى رئاسة الجمهورية!

يترك مشاكس وغير مطووع
وتناسى الشأن النقابي ليتدخل في
السياسة

زيارة البابا

وليس بمستغرب أن يكون
رفيق الحريري، صاحب بيروت
والحكومة اللبنانية، أكثر الحسين
لزيرة قداسة البابا يوحنا بولس
الثاني إلى بيروت، ليلقي منها
خلاصة أعمال السينيوسوس
الفاتيكانية من أجل لبنان.
لذلك إن إنقاص السون
المسيحي في الدولة اللبنانية من
الناحية العملية، لا بد له من
توضيح ما من الناحية المعنوية.
وفي هذا الإطار تشكل زيارة البابا
إلى بيروت أعلى درجة من
التعويض المعنوي على
المسيحيين لتفطي على ضعفهم

والعقم المتزايد في قياداتهم
السياسية والفكرية.

ولو كان لبنان كما كان في
وضعه الطبيعي السابق لما كانت
هناك حاجة أو مبررات لمثل هذه
الزيارة، والمثل على ذلك أنها لم
تتم في أي عهد من العهود السابقة
للبنانية العود الأول في النظام
اللبناني.

ومن حسن الحظ أن الدوائر
الفاتيكانية لديها تصورات واقعية
ومعلومات حقيقية عن الوضع
الساكن في لبنان، وقد قبلت بهذه
المبادرة لأنها ترى فيها إمكانية
التقدم نحو نوع من إعادة صياغة
العلاقات بين المسيحيين وبقية
الفقهاء، لعل ذلك يصبغ في كسب
الوقت أو رفع مستوى التوازنات
القائمة، أو على الأقل تسعف في
تسهيل عودة ونهس الجمهورية

ليكون حكماً في المصارعة وإيمس
طرفاً فيها.

المسألة الشرقية

في القرن الماضي، كما في
المسألة اللبنانية حالياً، كان
للفاتيك دور في «المسألة
الشرقية» كما سميت في زمن
انحلال الامبراطورية العثمانية،
وإطلاق لقب «الرجل المريض»
عليها، وإن كان ذلك الدور
الفاتيكي في بعض الأحيان خفياً
وضوئاً ومن وراء الستار، وقد
أدت «الميزان» أن تنحصر من
الأشرف البيروني صورة تعود
إلى سنة ١٨٥١ تمثل سياسة البابا
بيوس التاسع الودية تجاه
الامبراطورية العثمانية والعالم

الاسلامي بعدما تفطى عن موقفه
الليبرالي في السياسة إثر عودته
إلى روما في سنة ١٨٥٠ في أعقاب
الاحتلال الفرنسي للمقاطعات
البابوية. وقد تشخص الرسام
البريطاني البابا بيوس التاسع
جالساً على طنفسة تركية يدخن
النارجيلة، وكتب على الصورة
عبارة «ومحمد رسول الله، تأكيداً
لقبول البابا فكرة التعايش
الإسلامي-المسيحي.

وفي الحالتين أي في «المسألة
اللبنانية» و«المسألة الشرقية»،
سابقاً يتخذ الشطلي الإيجابي
الفاتيكي مع الأوضاع الإسلامية
في الشرق منى إيجابياً نافعا
للمسيحيين الشرقيين أو على
الأقل يوقف التدهور في أوضاعهم
وفي دورهم، الذي يستطيع
الفاتيكي أن يرفع ولا يستطيع أن
يحدده أو يرفضه.

القطاع الخاص الى تراجع وقرارات مصرف لبنان لا تسعف كثيراً

موجودات البنك المركزي زادت وموجودات المصارف التجارية هبطت!

تحليل اقتصادي

تتخوف مصادر اقتصادية
ومالية ومصرفية في بيروت من أن
يحول الضعف الراهن في النمو
الاقتصادي اللبناني من حالة واقعية
بفعل الشح في تدفق الرساميل
الخارجية بالمقارنة مع السنوات
السابقة إلى ضعف بنحوي في
الاقتصاد العام خلال ١٩٩٧ -
١٩٩٨ على الرغم من ظهور بوادر
إيجابية في القرارات التي اتخذها
المجلس المركزي لمصرف لبنان
من حيث إعفاء المصارف اللبنانية
من الاكتتاب الإلزامي بسندات
الخزينة بنسبة ٤٠٪ من وادتها
بالليرة، تسهلاً لإقراض القطاع
الخاص الذي يعاني من مشكلات
تمويلية معقدة لكن الحكومة تمارس
سياسة عشوائية بالنسبة إلى
القطاعات المنتجة مثل القطاع
الزراعي، حيث اضطرت إلى اتخاذ
نوع من إجراءات الحماية تحت
ضغط المزارعين مما أثار تعقيدات
مع الأرمن ومع مصر اللتين توردان
المنتجات الزراعية إلى لبنان. وفي
هذا المجال تشكل السياسة
الحامية هذه نهجاً مخالفاً لنموذج
التجارة الحرة وفي الوقت ذاته
تحد من قدرة المستهلك اللبناني
على الاختيار بالأسعار المناسبة
وقد سلكت الحكومة هذا المسلك
الحصاني المستغرب تحت وطأة
الضغوط السياسية، لكن ذلك يفتح
مسألة قدرة القطاع الزراعي
اللبناني على المنافسة وفي هذا
الصدد يمثل النوجه الحمائي
للحكومة اعترافاً بأن كلفة الإنتاج
الزراعي اللبناني عالية جداً
بالمقارنة مع أسعار الدول

المجاورة، ووفق ذلك يمثل اعترافاً
منها بأنها غير قادرة على الاسهام
في تحقيق كلفة الإنتاج اللبناني
وجعله اقل على المنافسة حتى في
السوق المحلية.

الاكتتاب بالسندات

لقد رحبت الأوساط المصرفية
اللبنانية بقرار المجلس المركزي
لمصرف لبنان بإعفاء المصارف
التجارية من الاكتتاب الإلزامي
بسندات الخزينة بنسبة ٤٠٪ من
وادتها بالليرة اللبنانية وهو قرار
مكمل لقرارات سابقة بتخفيض
الفائدة الفضلى تسهلاً للبنانيين.

الأول، إتاحة المزيد من الأموال
بالليرة اللبنانية لخدمة القطاع
الخاص الذي يعاني من شح في
السيلة والتمويل.

والثاني، التقليل من تسمية
لتعامل بالدينار الأمريكي أو ما
يسميه اللبنانيون «يد الدولار» وقد لا
يكون هذا الهدف الأخير واقعاً أو أنه
لم يتحقق بالواقع، لأن نسبة الدولار
ظلّت مرتفعة وتزايدت في الشهر
الماضي بفعل الطلب المفاجئ من
أحد المصارف حتى بلغت ما

تتراوح نسبته بين ٥٠ و ٦٠٪.
ولئن كان الاقتبال السابق على
الاكتتاب بسندات الخزينة من قبل
المصارف بسبب الفائدة العالية
عليها من الأسباب الرئيسية في
تباطؤ النمو الاقتصادي في السنة
الماضية، فإن الأجور الأخرى
لمصرف لبنان بهذا الصدد لم تحقق
بعد حركة التمويل المطلوبة في
القطاع الخاص، والواقع أن
المعطيات الاقتصادية التي جعلت

السياسة النقدية والمالية للحكومة
غير مؤاتية للقطاع الخاص مازالت
قائمة، لأن المشاريع الحكومية
مازالت تفتقر إلى التمويل، ولأن
الميزانية العامة للدولة تعاني
من عجز متزايد. واستمرار الحكومة
حتى الآن بالردع المصرفية لتمويل
ذلك إن الأموال بالليرة اللبنانية
على حالة الطلب وهو أمر يجعل
الركود الاقتصادي باباً مفتوحاً، وقد
أثبتت تجربة الحكومة اللبنانية في
السنوات القليلة الماضية أن
حصولها على ما يقرب من نصف
القروض المصرفية الإجمالية لم
ينعكس على الطلب العام سوى
نسبة تزيد قليلاً عن ٢٠٪ فقط بينما
أي تمويل للقطاع الخاص بفائدة
معقولة ينعكس حسب المستويات
العادية في الدول الأخرى على
الطلب العام بنسبة مماثلة لحجم
القروض تقريباً، أو على الأقل بنسبة
الجزء الذي ينفق منها في الداخل.

حالة الاستثمار

وبصرف النظر عن هذا الفارق
في نسبة انعكاس القروض
الحكومية والقروض الخاصة على
الطلب العام، فإن هبوط مستوى
الاستثمار العام في السنتين
الماضيتين بسبب شح الرساميل
الوافدة قد انعكس بدوره على
الاستثمار الخاص، مما كان له أثر
سلبي ملحوظ على النمو العام
مقاساً بالقيمة المضافة لإستثمارات
القطاع الخاص التي كان من
الطبيعي أن تهبط بدورها، ولو بنسبة
أقل من نسبة الهبوط في الاستثمار.
وما يذكر في هذا الصدد

أيضاً أن توفير نسبة أكبر من
القروض بالليرة اللبنانية بفائدة أقل
من السابق إلى القطاع الخاص، كما
يتوخى مصرف لبنان من قراراته
الأخيرة، فإن حاجة هذا القطاع إلى
التمويل بالدينار، هي أكبر من
حاجته إلى التمويل بالعملية الوطنية،
لذلك إن الأموال بالليرة اللبنانية
مجال انقفاها محدود ينفع رواتب
العاملين والموظفين وشراء القليل
المعتصر من المواد في السوق
المحلية. أما الباقي، وهو الأغلب من
حيث شراء المعدات وقطع الغيار
والمواد الأولية والخبرة الأجنبية،
فلا بد من الحصول عليه بعملة
صعبة.

وتشير الإحصائيات المصرفية
الأخيرة، على محدوديتها، إلى أن
القروض المقدمة إلى القطاع
الخاص بالعملات الأجنبية ظلت
مقصورة كثيراً عن احتياجات هذا
القطاع، بل هي تناقصت مع الوقت
من ٢٦٪ من مجمل القروض سنة
١٩٩٥ إلى ٢٦٪ في سنة ١٩٩٦، كل
ذلك جعل الاقتصاد اللبناني يعمل
بقل من طاقته الممكنة وجعل
إسهام القطاع الخاص في هذا النمو
ضعيفاً ومتدنياً.

حالة النمو

بدأت الحكومة منذ المدون
الاسرائيلي على الجيوب في
نيسان/أبريل ١٩٩٦ على تخصيص
مور هذا العنوان في هبوط نسبة
النمو اللبناني في السنة التالية من
٧٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٤٪ في سنة
١٩٩٦، لأن التركيز على هذا العامل
يخفف عنها الضغوط السياسية

الناشئة من التمثل الاجتماعي
بسبب حالة الركود، لكن الواقع
واعتباراً لشدة ديمت عودة،
الضعية، لم يشكل تأثير المدون
الاسرائيلي سوى نسبة ٦٪ من
الهدوء في النمو والتلكن الهياكل
من نسبة الهبوط يعود إلى
السياسة العامة للحكومة وانعكاس
ذلك على القطاع الخاص بالدرجة
الأولى للأسباب التي سبق شرحها.
يضاف إلى ذلك أن التدهور
الاقتصادي اللبناني المتقوس أو
المتناقص في السنتين الماضيتين
كان وما يزال مدفوعاً في الدرجة
الأولى بالاستهلاك أكثر مما هو
بالإنتاج، وهذا أيضاً له علاقة
بأوضاع القطاع الخاص والدليل
على ذلك أن حجم الاستيراد اللبناني
من الخارج في سنة ١٩٩٦ بلغ ٦,٧
مليار دولار مقابل صادرات لم
تتجاوز المليار دولار.

ويختصر الاستيراد اللبناني في
معظمه، أي بنسبة ٥٥٪ من مجموع
الاستيراد، في فئات خمس ونسبة
١. المعدلات الكوربائية بنسبة
١٧,٧٪ من المجموع
٢. السيارات بنسبة ١١,٨٪
٣. المعدات بنسبة ٩,٦٪ من
المجموع
٤. المنتجات المعنوية بنسبة
٨,٦٪ من المجموع
٥. المنتجات الكيماوية بنسبة
٧٪ من المجموع

ميزان المدفوعات

وعلى الرغم من هذا التوسع
الهائل في الاستيراد بسبب مستوى

الاستهلاك المرتفع في لبنان، فقد
ظل ميزان المدفوعات يحقق فائضاً
ملحوظاً، وقد بلغ فائض ميزان
المدفوعات في ١٩٩٦ حوالي ٧٨٦
مليون دولار نظير ٢٥٦ مليوناً فقط
سنة ١٩٩٥.

وتشير نشرة «بنك عودة» إلى
أن هذه الزيادة الملحوظة في فائض
ميزان المدفوعات مردها في الدرجة
الأولى إلى تزايد قيمة الموجودات
التي يملكها مصرف لبنان بالعملات
الأجنبية بمقدار ١٤٢٨ مليون دولار
يقابلها هبوط في قيمة الموجودات
العائدة إلى المصارف التجارية
بمقدار ٦٤٢ مليون دولار.

وتعلق نشرة «بنك عودة» على
وضع المدفوعات هذا بقولها:
«إن هذا الكم الهائل من الأموال
اللازمة لتمويل إعادة البناء من غير
الممكن قطعاً لتفطيه بالمصنرات
المالية وهذا، وهي لا تستطيع في
أحسن الأحوال أن تغطي أكثر من
ثلث الحاجة بما يفسر السياسة
النقدية التي تسعى إلى اجتذاب
أموال اللبنانيين من الخارج،
«غير أنه علينا أن نتذكر أن
التدفقات الترسلية لتمويل
المشاريع تذهب في غالبيتها إلى
تمويل الاستثمار بدلاً من
الاستثمار. ففي الفترة بين ١٩٩٢
و ١٩٩٦ نجد أن الفائض المتراكم
في ميزان المدفوعات لا يمثل سوى
٢٠٪ فقط من التدفقات الترسلية،
وإذا لتصح نشرة «بنك عودة»
القائمين على السياسة النقدية
بتشجيع دفع المدفوعات الخارجية
الوافدة باتجاه الاستثمار بدلاً من
الاستهلاك كما هو حاصل حالياً»



■ غزوة - أريحا

القيود الاسرائيلية على التصدير تमित زراعة الحمضيات

تدني الأسعار يهدد بيارات غزوة والخسائر مليون دولار يومياً!

من جهة ثانية ما تبقى من بيارات في قطاع غزة فالنظر الواحد يكلف بشكل مباشر حوالي ٥٠ ديناراً بينما يباع في المتوسط بحوالي ٦٠ ديناراً، وهذا لا يغطي أسعار المبيدات وخدمة البساتين والتكاليف الأخرى غير المباشرة.

من جانبه يقول عطا أبو كرش، وكيل وزارة الزراعة الفلسطينية، إن سياسة الاحتلال التي عملت على تشجيع تدمير زراعة الحمضيات كانت تتراقص مع زراعة عشرة آلاف دونم منها داخل الخط الأخضر، سنوياً.

أما عن دور وزارة في مواجهة هذه السياسة فيقول إن الوزارة وضعت خطة لزيادة المساحات المزروعة، وتطويرها بإضافة أصناف جديدة من الحمضيات تستجيب لطلب الأسواق العالمية، في حين يجري الآن إعداد قانون خاص لمنع اقتلاع الشجار الحمضيات، موضحاً أن هذا القطاع الاستراتيجي يساهم بنحو ٢٠٪ من الدخل الزراعي العام وحوالي ٢٠٪ من الدخل القومي الفلسطيني في القطاع.

الاسرائيلية لم تكتف بالحصاد المستمر، بل تعتمد تعطيل البساتين المخصصة لنقل الحمضيات لتمد طويلاً داخل الصور، بحجة الفحص الأمني كما تقوم بإتلاف كميات كبيرة من المتوجات المعدة للتصدير برائض وحجج مختلفة مما يلحق خسائر فادحة بالمزارعين والمزارع على حد سواء. ويشير هؤلاء إلى تدني سعر ليمون «كريفيروت» على سبيل المثال إلى ٥٠ ديناراً للطن الواحد في الموسم الحالي ٢٠٠ ديناراً في الموسم الحالي.

ويطالب عدد من المزارعين بتشكيل جهة مسؤولة لحماية رأس المال الوطني الزراعي ومتابعة محصول مستحقات الشجار لدى الحكومة الاسرائيلية، فكثير من الشجار لديهم شيكات مستحقة على شركات التسويق الزراعي الاسرائيلية ولا تقوم أي جهة بمساعدتهم على تحصيلها في الوقت الذي يضغط الجانب الاسرائيلي لتحصيل الأموال المستحقة للمصارف الاسرائيلية بشكل مباشر لدى الشجار الفلسطينيين، وتدني أسعار الحمضيات يهدد

١٩٩٧ فانخفاض المساحة المزروعة بالحمضيات وتدني إنتاجها انعكس بصورة مباشرة على الدخل العام للسكان مما دفع أعداداً كبيرة من العاملين في هذا المجال إلى العمل داخل الخط الأخضر، وذلك ضمن سياسة اسرائيلية مبرمجة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني.

ويبلغ عدد العاملين في قطاع الحمضيات حالياً أكثر من ٢٠ ألف شخص في مختلف المجالات. والعمالة في هذا القطاع المهم تنقسم إلى قسمين: عمالة دائمة طوال السنة في مجال خدمة البساتين، وهي تستوعب حوالي عشرة آلاف عامل، وعمال موسمي مرتبطة بموسم قطف المحصول وتصديره وتستوعب أكثر من عشرة آلاف عامل آخر.

من جهة أخرى يؤكد تجار الحمضيات أن إجراءات الحصار المستمر تحول من دون وصول منتوجاتهم إلى الموانئ الاسرائيلية والأسواق العربية والأجنبية بفرض التصدير.

أصابه بساتين الحمضيات بالأمراض الفطرية التي لا علاج لها سوى اقتلاع الشجار المصابة، واستبدالها بشجار جديدة، كان له أثر بالغ على هذا المحصول الاستراتيجي المهم، خصوصاً في ظل الارتفاع الشديد لأسعار المبيدات التي يصل ثمن الكيلو الواحد منها إلى أكثر من ١٢٠٠ شاكلاً (٣٥٠ دولاراً).

في ذلك، يقول بعض مالكي الأراضي التي كانت مزروعة بالحمضيات في السابق إن ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع أسعار الأراضي، مقابل تدني عائدات الانتاج الزراعي، أدى إلى توسيع عمراني على حساب البيارات.

وحسب معطيات متوفرة من السلطة الزراعية في الحكم الذاتي، فإن هذا التدهور في مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات أسفر عن تناقص كمية الانتاج لتبلغ حوالي ٩٠ ألف طن من مختلف أصناف الحمضيات للموسم الزراعي الماضي مقابل حوالي ١٧٠ ألف طن في الموسم ١٩٨٦ - ١٩٨٧، و٢٤ ألف طن للموسم ١٩٩٦ -

العامة)، فضلاً عن انخفاض أسعار الحمضيات نتيجة إغلاق الأسواق الخارجية أمام هذه المنتجات وكسبتها كما حدث في السنوات الماضية.

ويؤكد المراقبون في غزة - أريحا أن سلطات الاحتلال عمدت إلى تشجيع اقتلاع بساتين الحمضيات، بطرق غير مناسبة، من خلال اغراء المزارعين بزراعة محصول آخر مثل الخضار والتوت الأرضي والفراور، ومساعدتهم على تصديرها إلى الخارج بأسعار مرتفعة. لكن هذا التحول إلى زراعات بديلة لم يكن السبب الوحيد في تناقص المساحة المزروعة بالحمضيات، بل إن هناك سبباً آخر يثلث في زيادة ملحوظة المياه، نتيجة أسطر المستوطنات الاسرائيلية على المياه العذبة، ونسبة الملوحة الطبيعية في المياه الصالحة لري الحمضيات هي ٣٥٠ جزء، كلور في المليون، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى حوالي ١٢٠٠ جزء، وكلور في المليون.

ويؤكد العديد من المزارعين أن

بات واضحاً للرايين والمراقبين أن تل أبيب تنتهج «سياسة منورساء» استهدفت طوال سنوات الاحتلال القضاء على القطاع الزراعي الحيوي من خلال إجراءات دفعت المزارعين لاقتلاع الأشجار واستبدالها بمنتجات أخرى، والاضطرار لتقريبها أوساط فلسطينية بمليون دولار يومياً. وقد سببت قرارات الإغلاق والحصار جميع الأبواب أمام أي إمكانية لتسويق منتوجات هؤلاء المزارعين من الحمضيات. ويتضح من المعطيات المتوافرة لدى غير مراقبي أن مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في قطاع غزة تقلصت من ٨٠ ألف دونم سنة ١٩٩٧ إلى أقل من ٦٥ ألف دونم في الموسم الزراعي ١٩٨٦ - ١٩٨٧، وإلى ١٢ ألف دونم فقط في الموسم السابق ١٩٩٥ - ١٩٩٦. وهناك العديد من العوامل التي أسهمت في تراجع مجموع مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في القطاع أهمها تدهور الوضع الاقتصادي العام وما صاحبه من ارتفاع أسعار تكاليف الانتاج (الاسمدة، المبيدات، اجرة اليدوي

الصناعة غير قادرة على المنافسة

■ سوريا

خسائر الشراكة مع أوروبا ٣٠٪ من الناتج المحلي

والأجور والقرارات الشرائية بين الطرفين، حيث سيكون المفقود في عوائد الميزانية بعدد ٦٩ مليار ليرة سورية خلال المرحلة الانتقالية تتمثل في ضرائب المهن الصناعية والتجارية وضرائب الأجور والضرائب أو غياب الرسوم الجمركية التي ستشكل ١,٨ مليار ليرة، وستبلغ قيمة الفاقد من الغائض المتاح من الصناعات التحويلية والنفط السهلة أكثر من مليار ليرة سورية.

لكن عناصر الجذب المتوفرة بقوة في اتفاق الشراكة تشكل مصدر اهتمام المعنيين السوريين متوازن وتخفف من قيمة هذه الخسائر.

وتتمثل العوامل المشجعة في هذه الشراكة بأنها طريقة لدخول منطقة التبادل الحر وستساعد بشكل تلقائي على تعديل أنظمة التجارة الخارجية من نظام يعتمد على «الحصر» والتقييد، والتمتع، إلى نظام يجمع بينها وبين الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة لحماية الانتاج والسلع الوطنية.

ويساعد الاتفاق على توحيد نظام صرف القطع الأجنبي وإعادة النظر بالنظام المصرفي القائم حالياً. ولا يرى الخبراء السوريون بدا من أن تلتصق الحكومة إلى إعادة هيكلة صناديقها بحيث تشكل الصادرات الصناعية والزراعية مقدم الصادرات إلى جانب النفط، وستساعد هذه الخطوات في نظر الخبراء، على جذب واستمالة الاستثمارات الأجنبية بتوفير الضمانات والتسهيلات.

وعلى الرغم من أن صادرات سورية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي تشكل ٨٠٪ من قيمة صادراتها (وهي مواد خام غالباً) فإن هناك عجزاً في هذه الصادرات بالمقاييس التي الواردة. كما أن الصادرات الصناعية لاتزال متواضعة ولم تتجاوز مليار ليرة سورية مقابل ٢٠ ملياراً من الاستيراد خلال سنة ١٩٩٤. ولولا النفط السوري الذي تشكل صادراته إلى الاتحاد ١٠٪ من قيمة الصادرات، لكان الميزان التجاري لصالح الاتحاد لكنه الآن يجعل الميزان لصالح سوريا.

مع بدء الجولة الثالثة من التفاوض حول الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي، أخذ الخبراء السوريون يتبادلون في العن مؤامرات الريح والخسارة من الشراكة التي لا بد منها مع أوروبا.

فسوريا دولة زراعية في الدرجة الأولى وتحمل صناعة ناشئة غير متطورة، لذلك فإن خوف الخبراء بدور حول الضرر الذي سيلحق بالصناعات الزراعية من سياسات الحماية التي تشهدها أوروبا، وكذلك تصور الصناعات الناشئة المحتاجة إلى الكثير من التحديد والتطوير والاستثمارات لمعالجة الصناعات الأوروبية المسألة.

والمشكلة الأساسية التي تعاني منها الصناعة السورية هي في تحويلها من صناعات قريبة وعائلية تعتمد أساساً على رعاية الدولة إلى صناعة قادرة على المنافسة في الأسواق العربية أولاً ثم الدولية من خلال التزامها بالمواصفات المتعارف عليها. وتوجد الصناعة السورية حالياً صعوبات جمة في التسويق إلى الدول العربية، الأمر الذي جعلها في أزمة. كانت لا تشعر بها طوال سنوات الحرب الباردة حيث كانت تؤمن عملية التسويق إلى الاتحاد السوفياتي سابقاً والدول الاشتراكية الدائرة في تلك موسكو، منافذ لتصاريح السورية. فكانت تلك تشرى السلع السورية سداً لحيوتها ولمحتوجاتها ذات المستوى التكنولوجي «المخفض» إضافة إلى ذلك كله، فإنه على الرغم من قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر سنة ١٩٩١ فإن كثرة الاستثمار مازالت مرتفعة وتعتزم نمو الصناعة وتعميق تطوير ونمو القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من الوعد الأوروبية بتحصين أوضاع القطاع الصناعي وبعض القطاعات المتضررة، بعد تقديم تقديرات دقيقة عنها، فإن النقاشات المطولة التي تدور في الدوائر الاقتصادية السورية، تدور في الخسائر الاقتصادية ستقوِّع على حد ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد نمت نسبة هذه الخسائر على أساس ظهور منافسة السلع وإلى وجود فروقات في الأسعار



RESIDENTIAL & INVESTMENT SERVICES

- Residential Letting & Sales
- Investment, Refurbishment
- Property Management

Areas covered W1, W2, NW1, NW8, SW1, SW3, and SW5
all types of accomodations

Address: 114 Wigmore Street
London
W1H 9FD
Telephone: 0171 4873661
Facsimile: 0171 487 3662

■ الأردن

حكومة عبد السلام المجالي تحاول ضبط سوق العمالة وتقليل البطالة

■ الرهان على تشجيع الإستثمار ودفع الأردنيين للأعمال اليدوية!

الصناديق من خلال تحويل البليون الخارجية إلى استثمارات للقطاع الخاص.

الآن لا تتركز من ناحية على البطالة العالية والتخفيف منها، بل أنها تتركز أيضاً بكل موضوع الإصلاح الإداري لجهاز الدولة وهو الاستحقاق الأهم والأخطر الذي تبقى أمام الحكومات الأردنية في سياق برنامج التصحيح الهيكلي. فهم يرون أن نجاح الحكومة في دفع الأردنيين إلى القطاع الخاص والعمل اليدوي يعني التخفيف من طوابير البطالة عن العمل والوافدين أمام بوابان الخمة المدينة بانتظار الوظيفة.

دينار وتضم أكثر من ٢٦ ألف طالب. بيد أن عدداً من هذه الجامعات الأهلية بدأ بالتركيز من ناحية على تغيير المناهج والأقسام التعليمية تجاوباً مع سوق العمل الأردني. كما تراه الحكومة على الانتهاء من صياغة مجموعة من القوانين الاقتصادية أضفها إلى تكثيف المشاريع والحوارات مع لوائح العمل والاقتصاد في الأردن وتيسير الإجراءات البيروقراطية لخلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات. وبالتالي خلق فرص عمل لكر أمام المواطنين عن العمل وتقوم من ناحية أخرى بإنشاء الاستثمارية الصغيرة وتمويل هذه

لتأهيل القوى البشرية تتعامل بقضايا التدريب المهني. كما تعتقد الأوساط الاقتصادية الحكومية أن السياسة التعليمية السابقة، التي ركزت على إعداد وتخرج أكاديميين لمواجهة الطلب المتزايد عليهم من دول الخليج، أسهمت في خلق البطالة والنظرة الدونية للعمل اليدوي. لذلك فإن حكومة المجالي ستعكف على إعادة النظر في المؤهلات التعليمية حيث اتخذت قراراً في مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي أمرت فيه جامعات وكليات أهلية بوقف قبول طلبة جدد لمدة سنتين. وقد أثار هذا القرار استياء القاطنين على هذه الجامعات والكليات التي تجاوزت مبالغ الاستثمار فيها ٢٠٠ مليون

الأحصائيات محافظة وتعتقد الجهات الرسمية الأردنية أن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الأردنيين، يعود أساساً إلى النظرة الدونية للعمل اليدوي وإقبال مؤلّا على العمالة «النظيفة» والتعليم الأكاديمي. ولذلك فإن إحدى أهم المهمات التي وضعتها حكومة الدكتور عبد السلام المجالي لنفسها هي السعي من خلال العملية التربوية والبرامج الإعلامية والثقافية محاصرة المنوال السلبية في سوق العمل ومخاطبة النظرة الدونية للعمل اليدوي، التي تسعى إلى الوظيفة على حساب السلام. وعليه فإن حكومة عبد السلام المجالي أعلنت في بيان تشكيلها أنها ستعكف على إنشاء مؤسسة

إجراءات من ضمنها إغلاق العديد من مجالات العمل أمام العامل الوافد وتشديد الرقابة على العمال المخالفين ورفع رسوم تصاريح العمل. ويرى المحللون أن هذه السياسة ستؤدي إلى تقليص عدد العمال الوافدين الذين تتضارب المعطيات الإحصائية حول تعدادهم. ففي حين تؤكد وزارة العمل على وجود نحو ٢٠٠ ألف عامل وأد تؤكد إحصائيات غير رسمية على وجود أكثر من ٤٥٠ ألف عامل من جنسيات مختلفة غاليبتهم من القابلية المصرية. وهذا الوضع غير عادي في ظل وجود نسبة عالية من البطالة في صفوف القوى العاملة الأردنية التي تعدى نسبتها ٧٧٪ في أكثر

فسر المحللون السياسيين والاقتصاديون تسجيل حكومة المجالي إلى أقرار الاتفاقية التي كان وقعها وزير العمل الأردني والمصري نهاية آذار/ مارس الماضي، وتعطي عمان بموجبهما العمال المصريين الراغبين في مغادرة الأردن من دفع الغرامات المترتبة عليهم مخالفتهم قوانين العمل والإقامة ومنع من يريد البقاء مهلة تستمر حتى نهاية أيار/ مايو الحالي لتسويق أوضاعهم وتسهيل إجراءات الحصول على تصاريح عمل، أنه يندرج في سياق سياسات بدأت تبنيها الحكومات الأردنية منذ بضع سنوات لضبط أوضاع سوق العمل الأردني والتخفيف من العمالة الوافدة حيث اتخذت

■ الأردن/البنان

خط ملاحي مشترك وتبادل للأساطيل

■ عمان تتفق مع بيروت على الموانئ والنقل البحري!

سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أثناء وجودها في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الآخر، يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفرض النزاع وبها.

وإذا شعر ذلك يخطر المعامل الرسمي لدولة علم السفينة، وفي حالة عدم الوصول إلى تسوية تطبيق التشريعات المعمول بها في بلد العينة الذي ترسو فيه السفينة وتشر الاتفاقية إلى تنسيق وتوحيد مواثيق الطرفين في المصطلحات والهيئات والاتصالات والمؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالملاحة البحرية وصناعة النقل البحري والتنسيق بينهما عند الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم هذه الاتفاقية كلما كان ذلك ممكناً. ولتدع الاتفاقية إلى تشكيل لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين وتجتمع مرة كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسة عادية، ويمكن استضافتها في جلسة استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوماً ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب. ويرافق هذا النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقاً لمحض اتفاق يبرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكل البلدين.

والهدف من تشكيل هذه اللجنة هو العمل على تحقيق هذه الاتفاقية في إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون ووضع وتنموية برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والدقائق والأحصائيات الدورية. وما يثير تكملة أن هذه الاتفاقية التي وقعت في عمان في التاسع من نيسان/ أبريل من قبل وزير النقل الأردني والبناني تصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية. وتصري هذه الاتفاقية لمدة ٢٠ سنة بعد إبرامها حيث التجديد. وتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة من سنة أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنها العمل بها قبل سنة أخرى.

للتشريع الداخلي لهذا الطرف الآخر. ويعترف الطرفان بحسنية سفينة الطرف المتعاقد وعدم خضوع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادة صابرة بصفة قانونية لاعادة قياس الحمولة. وتعتبر الحمولة الصافية والميعة بالشهادة أساساً لحساب الرسوم.

ويضمن كل من الطرفين المتعاقدين بموانئ لسفن الطرف المتعاقد الأمانة ذاتها التي تعامل بها سفنهما وتعلق بحرية الدخول والخروج والإقامة فيها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية، وتسد كافة الرسوم وأجور الخدمات والعصروقات التي تستحق على سفن الطرفين المتعاقدين في موانئ، أي مياه الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد.

وتتضمن الاتفاقية أيضاً على العمل لإنشاء خط ملاحي مشترك ومنظم بين موانئهما وتنظيم عمليات النقل البحري. والاستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركاتها البحرية. وللمشركات البحرية لكلا الطرفين حق الاحتفاظ بالمصالح الضرورية لنشاطهما البحري مع مراعاة التشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر. وأشارت الاتفاقية إلى تشجيع الطرفين المتعاقدين على قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية أساطيلهما البحرية الوطنية وأنشطة وموانئهما وعقد الاتفاقيات الخاصة بهذا الشأن ذات العلاقة في هذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين والصصول على الموافقة المسبقة من السلطة البحرية المختصة في الطرف المتعاقد الذي سيتم من الاستثمار.

وتتم تسوية المناقشات ذات العلاقة بالنقل البحري بين الطرفين بعملية قابلة للتحويل وقبولة ليهما طبقاً لتشريعات التمويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين. وفي حالة نشوء أي نزاع متعلق بالنشاط البحري يوجه عام على طهر

الثروت وحماية البيئة البحرية وتبادل المعلومات بين البلدين. وأشارت الاتفاقية إلى خضوع سفن كل من الأردن وبنان وطواقمها وركابها وحمولتها خلال وجودها في حدود المياه الإقليمية الداخلية وموانئ الطرف المتعاقد الآخر

جميع العوائق التي من شأنها أن تضر بتجارة النقل البحري، وتنسيق التشريعات البحرية والتعاون في مجال استعمال الموانئ البحرية وإدارة وتشغيل وصيانة وإصلاح السفن، والتنسيق في مجال لتفتيش والإرشاد والاتقاد البحري ومكافحة

١/٤ لأسباب أخرى. ويبدو أن المستثمرين الاسرائيليين والأجانب ترمسوا بشكل عام على تقنيات وطرق عملية السلام. ففي السنة الماضية ضم لجان ٢٩٥ مليون دولار في الاقتصاد الاسرائيلي في صورة استثمارات مالية ومباشرة بزيادة ١٨٪ عن الاستثمارات الأجنبية في سنة ١٩٩٥.

فعلما ما يبدو أنه ينبغي لمن يريد الاستثمار في هذه المنطقة أن يتوقع انخفاصاً في أي لحظة. وقال مسؤولون في قطاع السياحة أن هذا القطاع الذي يمثل حساسية سياسية والتسمية إلى إسرائيل قد يتأثر بالمخاوف الأمنية هذا الصيف، لكنه لن يتأثر قبل فترة من ستة إلى تسعة أشهر عندما يحل موسم فودم السياح لقضاء عطلاتهم على صعيد آخر، ذكرت وزارة البيئة الاساسية أنها ستطرح خطة عالمية لاقامة وتشغيل خط أنابيب بري لنقل امدادات الغاز الطبيعي المصري إلى السوق الاسرائيلية.

والخط مكل لخط أنابيب مقترح تحت الماء بين مصر واسرائيل لنمويد الغاز إلى مؤسسة الكهرباء الاسرائيلية الحكومية التي ينظر أن تستهلك ٧٠٪ من الطلب الاسرائيلي مستقبلاً على الغاز الطبيعي. وجاء في بيان صادر عن الوزارة: «ستحصل شركة الغاز التي يرسي عليها الاختيار في المناقصة الدولية على امتياز لفترة محدودة لمدة خط أنابيب الغاز داخل اسرائيل وتشغيله وشراء وتسويق الغاز لمستهلكين غير مؤسسة الكهرباء». والمناقصة ستكون على سرعة انخفاص الغاز إلى الاقتصاد الاسرائيلي وعلى تكلفة النقل.

وتحاول تل أبيب الوصول إلى اتفاقيات طويلة الأجل لمشتريات الغاز من أجل تنويع مصادر الطاقة وتقليل نفقاتها.

وسيعتمد خط الأنابيب البحري تحت مياه البحر المتوسط ليسهل إلى ثلاث محطات طاقة اسرائيلية على الساحل.

وينظر أن تبدأ مؤسسة الكهرباء الاسرائيلية محادثات خلال الأيام القليلة المقبلة مع شركتي «اموكو» و«اجيب» لاستيراد الغاز الطبيعي المصري. وتعمل الشركتان معاً في تطوير حقل للغاز في بلتا مصر. وقالت مصادر بصناعة الطاقة أن هذه المحادثات تهدف إلى الاتفاق حول المفاوضات بين الحكومتين الاسرائيلية والمصرية.

استخدام موانئهما واساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تطبيق التمية المشتركة. وتضمنت الاتفاقية سن سياسة موحدة ومركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين اساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية وتلافية

بيروت اتفاقاً ثامناً في مجال النقل البحري التجاري والموانئ، لتعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية وارضاء أسس التعاون المشترك في المجال البحري لتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بين البلدين

بعد تباحث طال وقعت عمان مع بيروت اتفاقية ثامناً في مجال النقل البحري التجاري والموانئ، لتعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية وارضاء أسس التعاون المشترك في المجال البحري لتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بين البلدين

بيروت اتفاقاً ثامناً في مجال النقل البحري التجاري والموانئ، لتعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية وارضاء أسس التعاون المشترك في المجال البحري لتنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بين البلدين

■ إسرائيل

مناقصة لمد خط أنابيب الغاز من مصر

■ الاقتصاد لم يتأثر بالاضطرابات والمستثمرون اعتادوا على الخسائر!

يبدو أن الاقتصاد الاسرائيلي لا يعبأ بالعواقب التي قد تترتب على ضغط الحكومة اقامة منازل لليهود بالنسب الشرقية العربية في خطوة اثارته ادانة دولية واضطرابات فلسطينية.

وعلى الرغم من أن البورصة هي المتأثر الرئيسي من الهزات السياسية والأمنية إلا أن ثقة المستثمرين والمصارف والمصارف والاستثمارات لا تبدو تتأثر كثيراً بحدوث الهزات.

وكانت حدة التوتر الفلسطيني - الاسرائيلي زادت في خواتيم الشهر الماضي بعدما أقدم جندي ارمني على قتل سبع طليعات اسرائيليات، وبسبب الخلاف حول اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وحدث اشتباكات نتيجة خطة الاسطوان اليهودي في جبل أبو غنيم الذي يطلق عليه الاسرائيليون اسم «هار حوما».

وتركت هذه الحوادث أثراً فورياً على البورصة حين انخفض مؤشر ميشتايم ٩٪ منذ بلوغه مستوى الذروة في ١٨ شباط/فبراير الماضي. وفي وقت سابق من السنة الحالية أبدى المستثمرون في الأسواق الخارجية اقبالاً شديداً على الاسهم الاسرائيلية. لكن في الأسابيع الأخيرة توقفوا عن الشراء، مما دفع المستثمرين المحليين للاجتماع عن الشراء أيضاً. ويقول المحللون أن المستثمرين المحليين يتأهبهم القلق بشأن المستثمرين الأجانب، وهم يحاولون التكهّن بما سيفعلونه. وعلى الرغم من تأثر سوق الأسهم المحصل بالازمة الأخيرة فإن الاقتصاديين يستبعدون احتمال خلاف ذلك الحاقها ضرراً بالاقتصاد الاسرائيلي الذي يشهد بالفعل مستويات نمو أبطأ.

ويعتقد المحللون أن عملية السلام ومدى تقدمها لها بالتأثير تأثير على الاقتصاد والسوق لكن هذه التطورات السياسية ليست السبب الرئيسي وراء التباطؤ الاقتصادي. فالصورة مختلفة عما كانت عليه في سنة ١٩٩٦ عندما تسببت سلسلة تفجيرات حادلات اعقبها هجمات اسرائيلية على «حرب الله» في لبنان (نيسان/ أبريل) في الحد من نمو سريع استمر ست سنوات على التوالي مع تقصص النشاط السياحي ومنع العمال الفلسطينيين من دخول الدولة العبرية.

أن العوامل الأمنية والسياسية أسهمت بنسبة ١٪ في تقليص النمو الاقتصادي سنة ١٩٩٦ فانخفض إلى ٤٤٪ مقارنة مع ١٧٪ في سنة ١٩٩٥.

ولا يتوقع مراقبو الاقتصاديين أن تترك القضايا الأمنية المستوى ذاته من التأثير في هذه السنة على الرغم من أنهم توقعوا تقلص النمو إلى ما بين ٢,٥

الإمارات

□ لقد بلغت المصروفات العامة القدرية في مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩ مليار ٨٦٦ مليون درهم والإيرادات الموثقة ٩٨ مليار ٨٧١ مليون درهم بفجوة قدرها ١٩٨ مليون درهم، في حين أن احتياجات التغطية العامة المدرجة في الميزانية العامة ١٩٨٦ مليار درهم مقابل ١٩٧٤ مليار درهم سنة ١٩٦٦ وبزيادة قدرها ١٠٦,٨ مليار درهم وتيسر عن ثلثت $\frac{1}{3}$.

ويجيب المراقبون في شؤون البيت الأممي، أن الميزانية عكست السياسة الاقتصادية للدولة الرامية لتكون مصدري الدخل ورفع نسبة استيعاب القطاع غير الخاضع في القطاع المحلي الصناعي والاستثمار في سياسة الاقتصاد المفتوح بحرية وتجارة وتشجيع القطاع الخاص ليصبح دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية القابلة للأمرار.

ويضيف هؤلاء أن مشروع

فصل

بيان وزارة المالية، سبب الحبر على التنازل، وتوقع اتفاقاً ومعاقدات أكبر في الميزانية العامة لتسعة الملياة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، التي بدأت هذا الشهر.

والانفاق في بيان الوزارة سيبلغ ٦٦,٨ مليار ريال (٤,٥ مليار دولار) والمعاقدات ١٣,٣٦٩ مليار ريال مع عجز أكبر قليلاً قفوه ٢,٩٨ مليار

مجلس التعاون

التأثير محدود على

يجمع المحللون الاقتصاديون

مجلس التعاون

المستعدين أن يضام لحزام التنمية
(بمستأثة) صناعة (المركبات)،
في دول مجلس التعاون الخليجي التي والتمت
للتجارة والترفاهات الجبريكية، (غات)
ممكن محذوره من الناحية الاقتصادية
وعده المعلنين استاجهم في
بينها أن دول الخليج تتعمد سياسات
تجارية وصناعية متحررة لا تعارض أي
شكل جوهري من حماس، وأساس عمل
يستند مع أن يطرأ أي تأثير جوهري
الرسم والصناعة اللطيف للسلطات
في الوقت الذي يتغير مقتضى
الناحية الاقتصادية الجبريكية، أن
الصناعات الهامشية والضعيفة وبعد
السلطات الكبيرة التي تعمل على است
المحلية التي قد تتأثر نتيجة خفض الدخل
به

وبيض المحققين، استأداً إلى
دول مجلس التعاون المنضمة إلى الاتفاقية
الخاصة متتبع لها يامش طرف أكبر
صناعاتها جبريكية بعد مستويات
مستوى الحد الأعلى للرسم الجبريكية
أما ما خص القنود غير المتجمل
تتمتع في دول الخليج أفعال تعميلاً

السعودية

كهرباء المملكة بحاجة الى ١١٢ مليار دولار حتى سنة ٢٠٢٢

صندوق «سامبا» للمستثمرين الأجانب... اجراء جديد في المراجعة الاستثمارية الشاملة

في محطات توليد الطاقة الكهربائية لكل منطقة على حدة، وإن اجمالي طاقات وحدات التوليد المطلوبة لمواجهة الزيادة في الاستهلاك سيرتفع من ١٩٦٦٢ ميغاواط الى ٦٩٥٢٠ ميغاواط سنة ٢٠٢٠، الأمر الذي يتطلب تنفيذ محطات توليد خلال الخطة بسعة اجمالية تبلغ ٥٠ ألف ميغاواط بمعدل اضافات سنوية تراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ميغاواط. وسيتم خلال الخطة أيضاً ربط شبكات الكهرباء بين المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية بخط مزدوج بقوة ٢٨٠ كيلو فولت - ثيار مزدوج - بينما سيتم ربط المنطقة الوسطى بالمنطقة الغربية بخط كهربائي بقوة ٢٠٠ كيلو فولت - ثيار مستر كما ربط المنطقة الوسطى بالمنطقة الشمالية بخط مزدوج جهد ٢٨٠ كيلو واط سيثبت جنوا. وكانت وزارة الطاقة قد حددت في وقت سابق ان حاجات قطاع الكهرباء، من القوى العاملة في الستين العشر الأولى من الخطة سترتفع من ٢٩٦٨٠ عاملاً سنة ١٩٩٥ الى ٣٩٠٢٢ عاملاً، بزيادة نحو ١٠ آلاف عامل وبمعدل ألف عامل كل سنة. وبزيادة في نسبة العمال السعوديين في اجمالي العمال في هذا القطاع كانت في حدود ٧٢٪ سنة ١٩٩٦ وسترتفع الى ٧٨٪ سنة ٢٠٠٠.

قطاع الكهرباء - بينما تحتاج شبكات النقل ذات التوتر العالي وشبكات النقل الفرعية الى نحو ١٢٦ مليار ريال وشبكات التوزيع الى ٧٥ مليار ريال. وكانت الحكومة وضعت خطة طويلة الامد للكهرباء بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٢٠ تستند الى ان قطاع الكهرباء يستطيع الاعتماد على ذاته بعدما حصل على دعم كبير في السنوات الماضية. فهذا القطاع، في رأي الحكومة على الأقل، اجتاز بنجاح مرحلة الدعم ويستعد الآن لدخول المرحلة التجارية وبعدها مرحلة التخصص.

وخطة تطوير قطاع الكهرباء استندت الى دراسات اظهرت ان تعداد السكان في السعودية سينتفع سنة ٢٠٢٠ نحو ٢٨,٢ مليون نسمة. واثبتت الدراسات ان تطور اجمالي الاستهلاك السكني سينتفع ١٦٦,٩ غيغاواط/ ساعة سنة ٢٠٢٠. وسيزيد اجمالي استهلاك الصناعة من ٢٢,٤٨٨ غيغاواط الى ٨٤,٨٤٦ غيغاواط/ ساعة في تلك السنة بمعدل زيادة سنوية تبلغ ٢,٩٪. وسيزيد الحمل الكهربائي الاجمالي للمملكة الى ١٩٥٧٢ ميغاواط سنة ١٩٩٥ الى ٩٢٦٧ ميغاواط سنة ٢٠٢٠ وبمعدل ٧٤,٥٪ سنوياً.

ولحظت خطة الحكومة التوسع

فترة لا تقل عن سنتين باستثمار صندوق في معظم الاسهم المسجلة. وهناك وضع اسواق مفتوحة تماماً. ومع إتاحة فرصة تقديم هذه الخدمة أمام مزيد من المصارف فإن السيولة سترتفع. وسيساعد هذا في دعم اسعار الشركات ذات الازدواج الجيد وسيجلب الى سوق الرياض مجموعة جديدة من المستثمرين المحترفين الذين يملكون معلومات أكثر وأفضل، ويشجع هذا بدوره الشركات على تقديم المعلومات. فالحصول على المعلومات صعب في السعودية بوجه عام، ومستويات الانصاف لدى الشركات ليست بالمرصمة التي توجد في الغرب.

فمن بين المشاكل القائمة ضرورة تنظيم مستويات الافصاح على نحو اكبر بكثير حتى تكون مقبولة بالنسبة الى الاجانب. على صعيد آخر، قدر محمد هاشم يماني، وزير الكهرباء، والصناعة، ان اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الخطة طويلة الامد للكهرباء في المملكة العربية السعودية على مدى الـ ٢٥ سنة المقبلة يتعدى ٤٢٨ مليار ريال سعودي (١٧٧ مليار دولار). وتشير يماني ان الاستثمارات اللازمة تقدر بنحو ٢٢٧ مليار ريال من اجمالي الاستثمارات المطلوبة

للاستثمار الاجنبي. وتتلخص معظم المصارف، لاتشاء صناديق مماثلة لصندوق (سامبا).

وأضحة، فمن شأنها ان تحد من تدفق مليارات الدولارات التي يحوها للخارج سنة ملايين مقفول في المملكة سنوياً وإن تزيد من السيولة.

والصندوق العربي - السعودي قد يفرض أيضاً السعوديين على العودة جزء مما يقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار يستثمرونها في الخارج. وعن سوق الأوراق المالية، يقول المحللون: ان حوالي عشرة اسهم فقط هي التي يجري تداولها بانتظام بكميات كبيرة.

وتشير بيانات رسمية الى تداول ١٢٧,٨ مليون سهم قيمتها ٢٥,٤ مليار ريال (٦,٨ مليار دولار) سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع ٢٥,٧ مليار سهم قيمتها ١٩,٢ مليار دولار في الكويت التي تبلغ القيمة السوقية للاسهم المتداولة فيها ٢٢ مليار دولار أي نحو نصف القيمة السوقية للاسهم في الرياض.

وتختلف السعودية عن بعض جيرانها في فتح سوقها، فسلطنة عمان تسمح بالفعل بملكية اجنبية بنسبة ٤٩٪. وفي البحرين يسمح للاجانب المقيمين في البلاد منذ

الخليج التي يقتصر التعامل فيها حتى الآن على السعوديين ومواطني مجلس التعاون الخليجي.

ولم يعلن بعد حجم الصندوق وهو صندوق مطلق سيصدر في بورصة الاسهم في لندن.

ولا يحق إلا للسعوديين حيازة اسهم في جميع الشركات المحلية المسجلة في الرياض والتي يزيد عددها عن ٧٠ شركة مجموع قيمة اسهمها في السوق نحو ٤٥ مليار دولار.

وسمح لمواطني الدول الخمس الاخرى الاعضاء بمجلس التعاون اطلاق اسهم سعودية باستثناء اسهم معينة منها اسهم المصارف التي تمثل نحو ثلث القيمة السوقية لاسهم المؤسسات المتداولة.

ورجح المحللون ان تحوّل الرياض حذو اسواق اسبوعية سمحت بدخول الاجانب تدريجاً إليها. فهذه الخطوة هي البداية الحذرة التي ستلحقها في فتح الابواب على مصراعيها. فالمملكة لا خيار امامها سوى الاندماج بالاقتصاد العالمي.

ويرى المحللون ان هذه الخطوة تشر أيضاً بفتح صناديق مماثلة تشر بعض المصارف موافقة البنك المركزي عليها. وهذا الاجراء فتح عين كثير من المصارف على اهمية هذه الخطوة، إذ انها بداية

ببطء وحذر شديد بدأت الرياض تفتح ابوابها للمستثمرين الاجانب بعدما ردت في وجوبهم طوال السنوات الماضية.

وضمن سياسة جديدة تطاع فيها مصالح المتولين ويطلب فيها الرخاء والسعة على الضيق الذي تأتي من تراجع اسعار النفط ومن ترشيد الاتفاقات، الفصح السجالات للمستثمرين الدوليين من خلال صندوق اسهم جديد يمكن للاجانب شراء وحدات فيه.

الا ان محللين اعتبروا انه لما يزل على الرياض ان تفتح شروطاً غير قسرية قبل ان يتمكن المستثمرون الاجانب من لعب دور اكبر في السياسة المالية والاستثمارية الجديدة.

وقد اعبر المحللون ان ما اقرّ الرأي عليه حتى الآن هو منح خطوة أولى ترعى فيها الرياض اختيار الاجراء، ومعرفة رد الفعل الاجنبي قبل توسيع نطاق العملية الاستثمارية.

وكان البنك السعودي الاميركي «سامبا» الذي يملك مصرف «سبي» بنكه ٧٠٪، منذ اعلان ان تلقى موافقة مؤسسة النقد (البنك المركزي) على انشاء صندوق الاستثمار العربي - السعودي المحدود ليكون أول صندوق يسمح بمشاركة اجنبية في البورصة السعودية أكبر بورصات

اليمن

الوقت الضائع في البحث عنه وتناوله يتراوح بين ٤ و٦ ساعات يومياً

«القات» قوت اليمنيين انفقوا على استهلاكه

٤١,٢ مليار ريال سنة ١٩٩٥

في دراسة عمّت اجراء حول استهلاك «القات» تبين ان متوسط نصيب الأسرة منه يبلغ ٢٢,١٣ رطل في الشهر الواحد.

وتبنت لوائحهم الدراسة ان معدلات استهلاك القات في اليمن بلغ سنة ١٩٩٥ نحو ٤١,٢ مليار ريال (الدولار يعادل ١٣٢ ريالاً)، مقارنة مع ١٤,٥ مليار ريال سنة ١٩٩٠.

ووفقاً لبيانات نتائج ميزانية الأسرة تبين ان القات يشكل ٢٣,١٪ من الانفاق على الغذاء الذي بلغ ٨ الاف و٣٥١ ريالاً للأسرة الواحدة، مشيرة الى ان انفاق الأسرة على القات يبلغ في الشهر ألفاً وتسعين ريالاً كمتوسط مرجح على مستوى اليمن.

وركان ان الدراسة ان الانفاق على القات يأتي في المرتبة الثالثة بعد الحبوب والحبوب في قائمة الانفاق على السلع الغذائية بما يصور الآثار الاقتصادية على نفقة المعيشة للأسرة اليمنية.

وكان الدكتور علي صالح الزبيدي رئيس قسم الاقتصاد في كلية التجارة في جامعة صنعاء قد اضفى شرحاً على ما جاءت به الدراسة، فقال ان القات له اثره الكبير على عملية الاندثار الناجمة عن الآثار التوزيعية التي تركها على

الدخل في المجتمع، بالإضافة الى اثره على نفقة المعيشة للأسرة والفقر وبالتالي المجتمع من خلال مشاركتهم في زيادة الانفاق على الاستهلاك.

وأشار الدكتور الزبيدي، الى ان الانفاق على القات يتم من فئات مختلفة في دخلها. فاسعاره ارتفعت حتى نحو ١١٧,٢٪ سنة ١٩٩٥ عما كان عليه الوصف قبل نحو سنوات ست، أي ان اسعاره ارتفعت بمعدل سنوي مقداره ٢٠,٥٪، وإن ذلك بدوره يؤثر في الرقم القياسي لنفقة المعيشة ومستوى الاسعار العام.

وأوضح ان تناول القات في معظم القوى العاملة في لقطاع الاقتصاد المختلفة يحملها على رفع اسعار خدماتها ويضع متوجاتها وفق الارتفاع في اسعار القات وما تدفعهم الى الرشوة والاختلاس، التي تمثل أثراً اجتماعياً خطيرة منكمسة في محاولتهم رفع مستوى دخلهم وما يرفع من قدرتهم على شرائه. ولحظت الدراسة، ان ضريبة القات تحلل نسبة متدنية من الإيرادات الضريبية في اليمن، مقارنة بما يمكن جبايته منها، فقد احتسبت ١٤,٧٪ من اجمالي الضرائب سنة ١٩٩٥ مقارنة مع ٢٠,١٪ سنة ١٩٩٥.

ويرى البعض في اليمن ان

للقات تأثيراً ايجابياً في زيادة نشاط العامل بل ان معظم الأعمال الحرفية تتم أثناء وبعد تناول القات. فيما يدل البعض الآخر على تأثيره السلبي على العمل وحصول القوت عند تناوله وبعد. والقات في تناوله يضيع قدر كبير من الوقت الذي كان يمكن ان يستخدم في الانتاج حيث يقدر الوقت الضائع في البحث عنه وتناوله ما بين ٤ - ٦ ساعات في المتوسط يومياً.

فاذا اعتبرنا ان عدد المتعاطين له يبلغ ما بين الفين و٧٤٥ شخصاً الى ٢ الاف و١٠٠ شخصاً فإن اجمالي عدد الساعات الخارجة عن العمل تقدر بنحو ١٤ الف و٦٢٢ ساعة عمل يومياً، الأمر الذي ينعكس على الفوائد الاقتصادية والتأثير في استخدام الامثل للموارد المتاحة، فضلاً عن شحوت عناصر الانتاج المستخدمة في الانتاج الزراعي الى انتاج مادة القات وحدها.

قال مسؤولون حكوميون انهم يتوقعون ان يبدأ العمل في تطوير ميناء عن خواتم هذا الشهر في إطار مشروع لاستعادة وضعه كركيزة حيوية بين أوروبا واسيا.

وسنكون نلاحظ ان مشروع الرمال في قاع الميناء، أول عمل ملموس في خطة احياائه التي تعد عنصراً مهماً في مشروع انشاء منطقة تجارية

حرة تكلف ٥٠٠ مليون دولار لجمال العاصمة الاقتصادية والتجارية للين محورياً بحريا وبنسبة. وقد وصلت في ايام قليلة ماضية رابع اصغر جرافة بحرية في العالم من سفن الجرافة في مهمة تستغرق ١٥ اسبوعاً لتعميق الميناء، حتى يستطيع استغلال اصغر سفن الحاويات في العالم وقال المسؤولون ان الرمال المختلفة عن عملية التجريف ستستخدم في انشاء جزيرة صناعية لتصنيع ميناء جديداً ومنطقة للحاويات في مواجهة ميناء عن الحالي.

وستكون للميناء الجديد ستة ارضية بحرية وثلاثة ملاحية بمق ١٦ متراً بدلاً من ١٢ متراً مسودة بجميع الخدمات والتسهيلات.

وتدير مشروع عن الشركة اليمنية للاستثمار والتنمية (يمنكو) وهي مؤسسة استثمارية تأسست من مستثمرين سعوديين من اصل يمني فضلاً عن شركات سعودية واميركية وتؤدي الاشراف على المشروع «شركة مينيرين الاميركية» ومن المنتظر ان تنتهي عمليات التجريف بحلول تموز/ يوليو المقبل في حين ستكون الارصفة ومحطة الشحن جاهزة بحلول آذار/ مارس سنة ١٩٩٩ بتكلفة مقدارها ٢٥٠ مليون دولار.

Proxima For Translation

0181 863 9558

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

الاتحاد المغاربي

الاتحاد الأوروبي طالب بتغييرات جنزية في التجارة والأنظمة المالية والقانونية

التعديلات تنزل على قوانين المغرب وتونس والجزائر لتلائم مناطق التجارة الحرة

نطاق برنامج حق منذ بدء تنفيذه في سنة ١٩٩٢ عاينت مقدارها ١.١ مليار دولار، فزادت العائدات بنسبة ٢٠٪ بإجذاب مستثمرين اجانب. وربما يفتح قانون آخر يجري بحثه حالياً الباب امام استثمارات اجنبية في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأجرت تونس خلال الشهر الماضي تعديلاً على قانون يسمح للاجانب بشراء حصة تصل الى ٤٩٪ من شركات مدرجة في البورصة من دون تصريح مسبق. وكانت هذه الحصة في الماضي ١٠٪ فقط. وتستعد الجزائر، التي يعتمد اقتصادها على النفط والغاز، لتطوير صناعات في غير مجالات الطاقة لتحقيق عائدات مقدارها ملياري دولار على الأقل بحلول سنة ٢٠٠٠ ولكنها تريد مساهمات اجنبية.

ويومج قانون للتخصيص صدر في مطلع هذا الشهر، سيتم بيع ٢٥٠ شركة تقريباً. وتأمل الحكومة اجتذاب مستثمرين اجانب، لكن محظون اقتصاديين يستطيعون ان يسرع مستثمرون اجانب الى مشروعات في الجزائر التي في ممرح صراع مسلح بين قوات الحكومة وأصوليين مسلمين سقطة فيه نحو ٦٠ ألف قتيل منهم أكثر من ٩٠٠ اجنبي.

وقد أعيد هذا الصراع مستثمرون اجانب عن الجزائر عدا الذين يعملون في مجال النفط والغاز الذي فتحت الحكومة ابوابه امام استثمارات اجنبية مباشرة في سنة ١٩٩٠ ووقعت أكثر من ٤٠ عقداً منذ ذلك الوقت. ويعتقد مسؤولون ان الاستثمارات الاجنبية يمكن ان تمتد الى مجالات أخرى في الاقتصاد الجزائري على الرغم من مشاكل إعادة هيكلة مؤسسات مطابقة للمدولة تنصها الكفاءة ويمكن اجتذاب اموال اجنبية بمنح حوافز ضريبية والغاء قوانين الأمن الوظيفي في شركات متخمة بالموظفين.

وفي سنة ١٩٩٦ انخفض معدل الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس والمغرب والمشاركة مع سنة ١٩٩٥، ولكن مجموعة شركات «دايو» الكورية الجنوبية أعلنت هذا الشهر انها تستثمر ٩٠٠ مليون دولار في المغرب. وأشار وزير تونسي الى ان برنامج استثمار سابق في مجال الطاقة أعطى انطباعاً رافقاً بهبوط معدل الاستثمار. ومضى محمد غنوشي وزير الشؤون الدولي والاستثمار الاجنبي يقول: «بدأ الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي بالفعل في اعطاء دفعة للاستثمارات الاجنبية».

وكان المغرب أدخل بالفعل إصلاحات على قوانين المصارف والتجارة والجمارك، كما قام بتخصيص الشركة التي تعبر بورصة الاسهم والسندات. وشكل لجنة للاسواق المالية، ووضع قواعد منظمة لصناعة تبادل الاموال. ولا توجد حدود للاستثمارات الاجنبية في المغرب على إخراج الاموال.

قال ديفيد بولوك الاستشاري في مؤسسة «جي. إم. إيه» للاسواق الرأسمالية ومقرها لندن «بالتأكيد خلقت الحكومة (المغربية) جواً مناسباً للمستثمرين على المستوى الاقتصادي والقانوني».

ولكنه مثل محظون آخرين أشار الى ضرورة ان يمتد الإصلاح الى مستويات أخرى لتحصين وزيادة كفاءة الاجراءات الادارية.

كما تسود انتقادات واسعة النطاق لنظام التعليم في المغرب حيث تبلغ نسبة الأمية ٦٠٪. ويقول محظون اجانب ان الإصلاح في هذا المجال يعتبر عنصراً رئيسياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية.

أما في تونس، وهي اول دولة عربية توقع اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي، فقد بدأت حكومة حامد القروي

بإزالة الحواجز الجمركية وتنفيذ برنامج لتحديث حوالي ٢٠٠ شركة سنوياً خلال العشر سنوات المقبلة. كما ان هناك ارادة قوية للتغيير على مستويات عليا ولكن يجب ان تصل الى المجال الاداري. فالبيروقراطية وعدم الكفاءة، مازالت في تونس تحبط المستثمرين الحسنيين. وذلك شكوى أصبحت مقالة بين المستثمرين والخبراء في الاتحاد الأوروبي الذين كروا الشكوى من الصعوبات الادارية ووعوداً غير مرة بمعالجتها. إلا ان تلك المعالجة لما نزل تسير بطء شديد. تسمى الدول المغاربية الثلاث قديماً في برامج التخصيص لشركات تمتلكها الدولة وتتمثل ان يحدد هذا التخصيص استثمارات وخبرات اجنبية وتجري حالياً مناقشة قانون تخصيص مبرري يمكن ان يؤدي الى توسيع

على الرغم من الآمال المعقودة على الاتحاد المغاربي، الذي تشكل سنة ١٩٨٩، (يضم المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا)، كتكتلة اقتصادية، فإن توكيد المغرب وتونس والجزائر على أوروبا يعكس حقيقة تجارية. فالعائدات التجارية من الاتحاد الأوروبي تبلغ حوالي ٧٠٪ من تجارة كل من تونس والجزائر. وأظهرت احصائية من سنة ١٩٩٤ ان حجم التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغاربي، بلغ ٨٧٢.٩ مليون دولار أي ٢٨.٣٪ من إجمالي تجارة الدول الأعضاء.

لذلك، فإن كلمة الاتحاد الأوروبي في الدول الثلاث الرئيسية في الاتحاد المغاربي، مسموعة وعليها تدور كل التحولات في السياسة الاقتصادية لتلك الدول الثلاث. وقد طالبها الاتحاد الأوروبي أخيراً بان تحدث تغييرات جنزية في عملية تحويل كبرى لصناعاتها وتقاليدها التجارية وأنظمتها المالية والقانونية.

ويواجه المغرب والجزائر وتونس ثلاثة تحديات: عولمة الاسواق، ومنافسة حادة من دول شرق أوروبا وآسيا في مجال الخبرة والاستثمار، وضرورة توفير وظائف لواجهة بطالة متزايدة بين الشباب.

ويأمل المغرب وتونس والجزائر، حيث يعيش ٦٥ مليون نسمة، في توطيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي وهو بالفعل شريك تجاري رئيسي لتلك البلدان حيث يشكل ٧٠٪ من تعاملاتها في هذا المجال.

ورغم كل من المغرب وتونس اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارية حرة بحلول سنة ٢٠١٠. ويستعد الاتفاق الزراعة مما يؤثر استيراد مزارعين مغربيين يتنافسون مع اسبانيا والبرتغال واليونان ويدان الجزر اقل مفاوضات لتعرض ذاته.

وتحدثت الدول الثلاث عن عزمها على القيام باصلاحات لمواجهة تحديات اقامة روابط اقتصادية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي. قال اندريه ارنو زلي المستشار الاقتصادي للحكمن الثاني: «فيما يتعلق بما يشكك تطوير أسواقنا الرأسمالية قول اي هناك آخر عاملاً حاسماً لمساعدة شركات اجنبية على المنافسة في المنطقة التجارية الحرة التي يبنها المغرب».

السودان

الدولة تعيش على المقايضة والتضخم ١٠٠٪

الحرب في الجنوب والعزلة الدولية تضغطان والانهيار الشامل يذرقه

الحالي لا يسمح بمزاولة الاعمال، فائتاس لا يودعون اموالهم في المصارف مع بلوغ التضخم ١٠٠٪ مقابل حصولهم على فوائد لا تتجاوز ٣٠ أو ٤٠٪. ويجب الادوات يعني توقف نشاط المصارف، وهذا في وقت اصعب فيه المقايضة ظاهرة عامة مرافقة للاقتصاد السوداني المعتل، فتلجأ اليها الحكومات أيضاً في مبادلاتها الخارجية، على الرغم من كلفتها الباهظة.

وفي احياء الخرطوم الشعبية يقاوم ناسها الخدمات مقابل المتعوقات، في غياب السيولة فائتاس، يحكم الملابس ويتقاضى مقابل ذلك خبزا من جاراتهن، وغالباً ما يجتمع سكان المبنى ذاته حول جهاز تلفزيون واحد بهدف تقليل الكلفة وتخفيف مصروف الكهرباء. ويقول المراديين، ان الحكومة ستفترض قريباً ٤٠٠ ألف طن من القمح، ما يوازي الكمية المستوردة لسنة بكاملها، عبر ممرات واحد. وعلى الرغم من ان ذلك يخفف الكلفة، إلا انه لا يعود بالفائدة سوى على هذا الشخص، في حين يعاني التجار من توقف حالهم وتعطل تجارتهم ومواردهم. وتقدر الانصاعات الدولية المعجز في الحيزان الشجاري الخارجي السوداني بـ ٨٠٠ مليون دولار، نصفها تحول عبر تحويلات العمال المهاجرين العاملة الصعبة والياني بالرصاص القوية الاجل. وتبقى التكتلات الملوقة في شوارع الخرطوم تتنفي ب «الجات»، «ثورة الانقاذ»

من إجمالي الناتج المحلي الذي يصل الى ٧ مليارات دولار ولتغطية العجز المالي البالغ ٢٠٠ مليون دولار، تلجأ الحكومة الى طباعة الأوراق النقدية.

ووصل الدين الخارجي الى ٢٠ مليار دولار بينما ١٧ ملياراً كمكافآت، وبدلاً من تسديد متلفرات ديون الصندوق الدولي، التي تقدر بـ ١.٦ مليار دولار سنوياً، لم يسدد السودان في سنة ١٩٩٦ سوى بضع عشرات من الملايين.

وكان صندوق النقد الدولي، قد جمد الفروض الى السودان منذ نهاية الثمانينات. وعهد بمرده من عضويته وتجري الخرطوم مفاوضات لتجديد مثل هذه المعقودات ومن المتوقع ان توقع رسالة نواب بهذا الصدد في وقت قريب.

ويريد «صندوق النقد الدولي»، اخضاع سعر صرف العملة السودانية لقانون العرض والطلب، وهناك حالياً أربع شعيرات لتجنيبه ٢٠٠٠ جنيه تراوحت بين ١٣٠٠ جنيه مقابل الدولار. إلا ان تقليد مطالب «صندوق النقد الدولي» بتعميم العملة يعني تخفيضها وهو ما سيؤدي الى زيادة الاسعار وسيبب مشاكل اجتماعية. على الرغم من ان البشير الذي وصل الى السلطة اثر انقلاب عسكري في سنة ١٩٨٩ أكد ان الشعب السوداني لن يتورع عن الانفتاح الفاضل في الاسعار وسيقبل كل الضغوط طالما انه لا يوجد فساد. ووري المرافق، ان الوضع

تجده سلفاً، وهو ما ينطبق على بعض الموظفين، ومنهم من يفرض عليه ان يعمل لشهور مجاناً للوجود الحربي للتطبيق وتحرير البلاد من الغاري الاجنبي، كما جاء في تعميم على موظفي احدى الوزارات. ويشكل «المجهود الحربي» ٥٪

المتقروين في الجنوب تكلف الخرطوم سنوياً ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار في حين لا تتجاوز عائدات الحكومة ٤٥٠ مليوناً. ويسبب نقص في الاموال تلجأ حكومة البشير على مجال الاعمال لتساعده في المجهود الحربي ببيع

الغرد! وفي الحقيقة، فإن اكبر الدول الافريقية مساحة تجواز أزمة خانقة بسبب الحرب التي تخوض حيداً بيم يرتفع اوارها حيداً آخر في الجنوب المستمر منذ سنة ١٩٨٢ فتلتهم عائدات الدولة كلها، فتمازلة

تغصن شوارع الخرطوم وحيثما تولا فئات ملونة تجمد «الانجازات» التي حققها السنوات السبع «لثورة الانقاذ» الاسلامية للفرق عمر البشير رمي بقاء. مارجح عامة في وسط العاصمة، وفتح مسرح للبيكم، وزيادة انتاجية

مصر

بروكسيل تكشف أمام القاهرة أوقافاً مستورة

التفاوض مع أوروبا تعثر والزراعة و«حقوق الإنسان» من أسبابه

ويتصعب الخلاف المصري - الأوروبي حول حجم الصادرات الزراعية المصرية من الأوروبيات والزهو المسموح بفتحها الى الاسواق الأوروبية من دون رسوم بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين لكن لم تدم المفاوضات تحت ضغط بعض الدول أي قدر من المرونة لمقابلة سبب القاهرة للوصول الى حل وسط وحول خلافات المفوضية معها بشأن «مرونة حقوق الإنسان» أكد شعبان انه «مخلاف المتعوقات الزراعية يوجد شبه اتفاق حول القضايا الأخرى ولا تشكل عبة أمام التوصل الى اتفاق عام والى السنة المقبلة سيبدأ في غير». ويكشف الجانب الأوروبي، في محاولة لتقي الجانب المصري عن مطالبه برفع سقف الصادرات الزراعية، أوقافاً كانت مستورة منها ورقة مثل «حقوق المصريين في الخارج» وإعادة توطين المصريين المقيمين بطريقة غير مشروعة، وحقوق الإنسان، لتغطية عجز الدول الأوروبية عن ابداء مرونة تجاه قضايا الزراعة. وكان الاتحاد الأوروبي منح مخصصاً لمال ضعف الحصص المقررة في اتفاق التعاون لسنة ١٩٧٧، خصوصاً ما يخصه الى البرتغال والائر، وان مصر رفضت ذلك على أساس ان قراتها التصديرية أكبر من ذلك بكثير وإن الاتحاد الأوروبي يستمر لتعصر ٦ اضعاف ما تصدره مصر لأوروبا من المنتجات الزراعية.

يبدو ان المفاوضات بين القاهرة وبروكسيل حول الشراكة، وصل الى طريق مسدود. وبعد مباحثات في بروكسيل، يومي ٢٠ و ٢١ آذار مارس الماضي، خرج هانس فان دير بورك، المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية ليعلن بالغ المعلن ان المجلس سيجل اختلافاً واضحاً في وجهات النظر بين الطرفين لا يمكن تسطيتها في المرحلة الراهنة.

ويبدو هانس فان دير بورك الباب خلفه عن أي إجراء، جديد من طرف الاتحاد. يكتسب الجانب المصري هو الذي يعرقل المفاوضات وليست لنا رغبة بالتوصية بتفويض وزاري جديد لحل عقدة الخلاف الزراعي مع مصر، بهذه العبارات اتهم المفوض الأوروبي ولام القاهرة فرد محمد شعبان، سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي، بأنه «الوفد المفاوض مع ايدوا» «مرونة واضحة في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي الذي لم يتقدم فيه كلمة» مضيقاً، ان هناك خلافات في ما بين دول الاتحاد نفسها حول اتفاقية المشاركة مع مصر، إذ فيما يزيد عدد من الدول مثل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وايرلندا وفنلندا والسويد واليونان موقف مصر التفاوضي، تعترض دول قليلة خاصة اسبانيا وإيطاليا وألمانيا، على حصص الصادرات الزراعية المصرية.

لا جواب عن السؤال المزمّن

النهضة العربية... فجر كاذب!

أريد أن أحتكم عن النهضة الأوروبية، وعن روح النهضة وزمنها، وفكرها وفنّها، وصلاتها القريبة والبعيدة بالأفلام والأحلام التي نسمي لتحقيق في بلادنا كما تحققت في بلاد كثيرة، وبالآثار والشرور التي تهددت في صميم وجودنا، فلا بد أن نقاومها، ولا بد أن نتقلب عليها مهما تكن المشاق، ومهما تكن التضحيات.

ولا شك أنكم تتظنون أيضاً هذا الحديث الذي شرع في التمهيد له منذ أسابيع، حين أهداني الدكتور ثروت عكاشة الجزء الأخير من موسوعته القيمة حول فنون العالم في مختلف العصور. وقد خصص هذا الجزء الأخير للفنون العصرية الأوروبية، فصاغت احتفالي به، لفقيته العلمية والفنية من ناحية، ولأنه من ناحية أخرى يطرح علينا السؤال الذي مارلنط طرحه على انفسنا، وهو سؤال النهضة التي لا تزال في تاريخنا الحديث فجرًا كاذبًا لا يكاد يظهر له بصيص حتى يغرقه الحلك من جديد.

هذه النهضة الكاذبة ليست قدراً أو مصافاة، بل هي شره جهلنا، وعقبي مرثنا وانعدام شعورنا بالجد والمسؤولية تجاه انفسنا وتجاه أجيالنا القادمة، فقد كانت لدينا ديموقراطية تحليلنا عنها وصفتنا للاستبداد.

وكانت عندنا جامعة حولناها إلى ورش لتخريج الماثلين والمعتصمين. وكان لدينا مفكرون كبار، وعلماء جهابذة، وفقهاء مجتهدين أسقطناهم من صائبنا وأسلبنا عليهم ستار التسيان أو صدراتهم للخراج، وأحلال ملهم أهل التجميع والتعزيم وشيخات الزوار، فارتى الكف والفجاء.

هل أن لنا وقد أصبحنا مهينين بالارتداد إلى عصور الانحطاط، أن نواجه سؤال النهضة بشجاعة، وأن نجيب عنه بحب وإخلاص؟

نعم، أن لنا أن نفعل، وهذا ما أحاوله في هذه المقالات التي يداتها منذ شهر، ولا أعلم على وجه التحديد متى تنتهي.

لأن السؤال الأول ياخذني إلى ما يليه ويتفرع عنه من أسئلة استجيب لأغراها، فلجذ نفسي مبتعداً حيناً ومعترياً حيناً من هدهي، وأضيق في البعد الذي لا أخشاه، وفي القرب الذي لا أتح في طلبه، وإنما يهدني استطراد ويكبحني استدرار، لأن النهضة ليست مجرد حادثة أو مجموعة من الحوادث، بل هي حياة خصبة غنية بما دار فيها من صراعات ومغامرات، وانتصارات وانكسارات.

النهضة لحظتان من الهول الرهيب والفجر الصاقي، فما نحن اليوم في السابع عشر من شهر شباط/فبراير سنة ١٦٠٠ ميلادية، في ميدان الأزهار يوماً أمام المحرقة التي أفتحتها الكنيسة الكاثوليكية لتلقي فيها جوردانو برونو، وهو مفكر إيطالي من مفكري النهضة انتهت الكنيسة بالترنفة، وتهديد الكنيسة تحت ستار الأصلاح الديني، وإتكار ما جاء في الكتاب المقدس من أن الأرض هي مركز الكون والقول بأنها تدور حول الشمس. وقد أدانت محاكم التفتيش الدينية جوردانو برونو، وهكمت بإعدامه حرقاً أمام الملأ.

أما اللحظة الأخرى فقد سبقت ذلك بحوالي مائة عام، وما نحن في الثاني عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٤٩٧ ميلادية، بعد شهرين من إقلاع السفن الثلاث التي أبحر بها كريستوف كولومبوس في بحر الظلمات، فاصداً أن يصل إلى الهند عن طريق الغرب، دون أن يعلم متى يصل، أو ماذا سيمصادف، لأنه أول سالك لهذا الطريق الذي كان البشر يعتقدون حتى ذلك الوقت أنه يؤدي إلى نهاية العالم، لكن نهاية العالم لم تظهر للبصار، وإنما ظهرت في مدى الرؤية أرض هائلة لمرأها في فرح ميون. كانت هذه سواحل البلد الذي سمي «سان سالفادور»، وكانت أول ما اكتشف في العالم الجديد، وبين اكتشاف أميركا وإحراق جوردانو برونو مائة وثمانية أعوام حطت بهول كثير وفرح كثير، أو لنقل أن هذا الفرع هو شجرة ذلك الهول، فإن تكون النهضة بلا شمع، وأن يتحقق التقدم بغير تضحيات.

هذا ليس لا بد أن نتعلمه. والنهضة ليست معجزة، وليست مصافاة، لأن النهضة تاريخ، ولذا فهي حياة، أي حاجات، نحن نحتاج للحب، ونحتاج للطعام، ونحتاج للامن، ونحتاج للحرية، ونحتاج للسعادة، ونحن بالطبع نسمي ونعمل، ونكد ونكدج لنوفر لانفسنا هذه الضرورات ونحقق هذه المطالب، وتلك هي حياتنا.

لكننا نزيد كل يوم خيرة، فإذا تراكمت الخبرات، ونمت القدرات، وتطورت الوسائل، انتقلنا من حياة إلى حياة أفضل وهذا هو التقدم، فإذا حبل بيننا وبين التقدم زمناً طويلاً، لأن الطغاة لا يريدون لنا الحرية، أولان رجال الدين يزهدوننا في الدنيا، ويصغرّفوننا عن عمارتها، فقد أن لنا أن نثور على هذا الطغيان، وأن نهبط من رقادنا لننتزع حقنا في الحرية، وهذه هي النهضة.

النهضة، إذن، ليست معجزة أو مصافاة، بل هي طور من أطوار التاريخ، إنها فكر وعمل ونضال وتضحية.

والنهضة من جهة أخرى خبرة إنسانية مشتركة تنتقل من ثقافة إلى ثقافة، ومن تاريخ إلى تاريخ، فنحن نستفيد اليوم من النهضة الأوروبية، كما استفاد الأوروبيون في نهاية العصور الوسطى من الحضارة للعربية الإسلامية، وربما كانت الحضارة العربية الإسلامية هي الشرارة الأولى التي اندلعت في ظلام العصور الوسطى الأوروبية، فاندلع منها هذا الحريق الذي أتى على عصور الانحطاط، ثم أنجلي صفاته عن أتوار العصور الحديثة.

أنا إذن في هذه المقالات أقول كلمة عن أوروبا لأقول عشر كلمات عن مصر، مصر وطني وأوروبا مثل يضرب أو خيرة تستفاد. والحديث عن مصر وسعيها للنهضة ومقاومتها للانحطاط حديث عن واقع مائل وحاضر مشهود، أما نهضة أوروبا وما سبقها وأحقها فترات بشرى ترجع إليه لتتخذ عتق وعبرة. والماعل من انتعاشه.

ولقد رأينا أن الذين نفوا دانت، والذين حاكموا غاليليو، والذين اعدوا جوردانو برونو لم يحولوا بين الأوروبيين وبين النهضة، بل أن قوى النهضة هي التي ألزمت الكنيسة جدها، وفصلت بين الدين والدولة، وضربت على أيدي الثقافة، لكن أعداء النهضة عندنا لا يعطون ولا يعترفون.

بعضهم ممن علموا أنهم عاطلون من المواب، مصرون مع ذلك على أن يكون لهم في الصحف كلام مطبوع، وأسم مرفوع، فهم لا يصارعون المجتمع بنقائسه، ولا يساعون على الخلاص من عبوه، لأنهم لا يملكون السلطة الأخلاقية التي يملكها الموهوبون، ولا يعانون من معانيه أصحاب الرأي من رغبة حارقة في إصلاح العالم، ولا يتعرضون لما يتعرض له المناضلون من شقاء، وعذاب، ولهذا يركبون المداينة، ويتوسلون بالنفاق، ولا يتورعون عن الكذب.

وبدلاً من أن يتندبو باللعنف، ويحضوا على التسامح، ويطلبوا باحترام الحريات ولو كره للمزمتين، نراهم يثيرون في الناس أحط غريزة، وهي غريزة التعصب والتزمت وكراهية الآخرين، واعتبارهم مصدراً للشرب الذي تعاقبنا السماء عليه بما تترك بنا من كوارث ماحقة وأزمات خائفة، فلا بد من إسكات هؤلاء الآخرين وتقديرهم قرايين نفصل بيمانهم أثماناً، وننتشر من خطابنا.

هكذا كانت تفعل المجتمعات البدائية، وهكذا فعلت المجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى، وهكذا تفعل حتى المجتمعات المعاصرة حين تصاب بالجنون، فتطارد الأجانب، أو تضطهد الأقليات، أو تغتال المفكرين والأدباء والفنانين، وهذا هو ما يحدث عندنا الآن.

صحيح أن لدينا ادعاء يستوون إلى حرية الفكر والإبداع لكن الأخطاء الناتجة عن ممارسة الحرية لا تعالج إلا بعزيم من الحرية، والألا المصادرة لا تقوم الخطأ بل تخفيه فمصب، وهي لا تقود المعشوي، التي الصواب، وإنما تنهيه وتقهروهم من ممارسة حرية. فإذا كان هذا يعنى من الوقوع في الخطأ فهو لا يمنع سواء.

ثم أن مخالفة الرأي العام ليست خطأ كلها. نحن نتجنب مناقشة الأفكار الشائعة والتقاليد المستقرة، خصوصاً تلك التي ينزها البعض منزلة المقدسات، ولا ريب أن احترام الرأي العام واجب، لكنه لا ينبغي أن يمنعنا من النهج بالحقيقة التي نعلمها، حتى لو خالفنا ما يقيسه الناس بغير حق. ولقد حوكم غاليليو لأنه كان يرى عكس ما يراه رجال الدين، وكان مهدداً بالاعدام جرماً، لكنه بطل يقول: ولكن الأرض تدور!

هل أبعدت كثيراً أم اقتربت كثيراً من السؤال؟ لكنني مازلت أبحث عن الجواب.

أحمد عبد المعطي حجازي
عن «الأهرام»

خراطير اقتصادية

يكتبها سليمان القرني

رتوا الفلوس...

□ منذ أن نشبت الأزمة الأخيرة في ألمانيا، وهي دولة أوروبية بالاسم، رحلت أتابيعها في الصحف كغيري من العاملين في الحقل الإعلامي. لكنني لم أقف على حقيقة الوضع هناك إلا عندما زرت أثينا في مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي، ولست ألقى اليوناني والإيطالي من جراء تلك الأزمة، وخصوصاً لجهة تدفق اللاجئين الألمان، أو الأرناؤوط كما يسميهم اللبانيون، باحثين عن الرزق وعن الأمان.

ما كنا نعرفه عن ألمانيا سابقاً كان مجرد عنوانين وأسماء: محمد علي باشا مؤسس الدولة المصرية الحديثة وابنه إبراهيم باشا، الملك الراحل أحمد زوغي الذي عاش ومات منفياً في مصر، وطبعاً أنور حوجه الذي عاش طويلاً ليمحو اسم بلاده عن الخريطة العالمية. وفي التاريخ القديم تنتشر اسم إسكندر بك الذي كان ضابطاً في الحرس السلطاني العثماني في القرن الخامس عشر، وهرب عائداً إلى جبال بلاده ليلوذ ثورة ضد الأتراك بوخت امبراطورية بني عثمان كما حدث في اليمن بعد عدة قرون. وبذلك أطلق على ألمانيا اسم «عش النشور» لوعورة جبالها وامتاعها.

بعضهم يقول إن ما حدث هناك هو نتيجة التحول المفاجيء في لفظة واحدة، من الشيوعية

المترزمة إلى الرأسمالية السائبة، وفي الخالتين في إطار من التخلف المزمن. ومنشأ الأزمة الظاهري مفهوم وله تفسير، أي عملية الإغراء الاستثماري من خلال شركة «بيراميد» (الإهرام) التي وعدت أصحاب المخبرات بفوائد عالية قبل إنها بلغت خمسين في المائة شهرياً، وبالتالي عارت فلوس الناس، وضرب من ضرب وهرب من هرب.

هذه الحالة حدثت وتحدث في أماكن عديدة من العالم، لكن ليس على هذا النطاق. فقد حدث مثلاً في بولندا في مطالع التسعينات، وهرب إبطالها إلى إسرائيل. وحدث شيء من ذلك في لبنان في مطالع الستينات، وارتبط الحادث بومئذ باسم واحد من آل السعدي. لعله نائب حاكم الأخيرة على يد المدعو أحمد الداوود. كذلك حدث شيء من ذلك في سوريا على نطاق ضيق قد ارتكته الحكومة السورية بسرعة وحزم.

وانفجار هذه المفاعيل في معظم الأحيان مرده إلى ضعف أو انعدام المراقبة الحكومية لعدم وجود القوانين والمؤسسات المناسبة لضبط العمليات المالية من جهة، ولعدم وجود معلومات كافية من جهة ثانية، أو عدم وجود معلومات إطلاقاً لدى المستثمرين أو المدهنين ترشدهم إلى التصرف بمخبراتهم فيقعون ضحية الجهل أحياناً، وضحية تقلبات الأسواق غير المشهومة من قبلهم في بعض الحالات، وضحية النصابين والمغامرين في كثير من الأحيان والأحوال، وربما في منغلهم.

لكنه قلما حدث أن مثل هذا الانفجار هو نتيجة لقصور بعض كبار المسؤولين في الدولة، كما يقال الآن بالنسبة إلى ألمانيا.

وفي أثينا حدثني الأستاذ الياس غصن سفير لبنان لدى اليونان، وهو عليم باللغة اليونانية وثقافتها، ويعمل في الوقت ذاته سفيراً للبلدان لدى ألمانيا ويؤور تفراناً بين حين وآخر، قائلاً أنه يعرف القارة الأوروبية جيداً، لكنه يعتبر أن أي مدينة من الدرجة الرابعة في أفريقيا، أكثر تقدماً وتطوراً من تفراناً.

وقال لي السفير غصن أن الرئيس الألماني بيريش أبلفه مرة أن جده الرابع هو وأصا باشا الذي كان متصرفاً في جبل لبنان في عهد المتصرفية في ستينات القرن الماضي، وبالنظر إلى أن اسم الرئيس بيريش نرد بالنسبة إلى دور ما في نشوب الأزمة الألبانية الراهنة، فقد رويت للسفير غصن الحكاية التالية المعروفة في لبنان عن وأصا باشا جد الرئيس بيريش: يروي أهل جبل لبنان أن وأصا باشا هذا عندما كان متصرفاً في منطقتهم، كان يحب الفلوس كثيراً بحيث مارس دوره في الحكم كمدير للمصارف، له حصص في أي تبايل أو تجارة كبرت أم صغرت. وعندما توفي وأصا باشا أقيم له ضريح من الرخام في الحازمية يقع قريباً من مدخل «دار الصياد» في منبها القديم.

وصادف مرة أن اثنين من التجار أو من المكارية وقفا على الطريق (عند مستديرة «الصياد» الآن) يتحاسبان، بالبررات العميلة الذهبية طبعاً في ذلك الوقت، فسقطت من يد أحدهما ليرة ذهبية على الأرض فرمى رتباً مسرعاً، ولذهب رنين يخلب الأسماع، فانتهره زميله قائلاً: «شو عملت، على مهلك، هلق بيقيق» وأصا باشا وبشاحنا فلوسنا؟

وانتشرت هذه القصة في أنحاء لبنان، وقد أولتها الألسن من واحد إلى آخر، حتى بلغت أحد الشعراء المعروفين فنظم في الحادث وفي وأصا باشا قصيدة بدعية قال في أحد أبياتها:

رتوا الفلوس على ضريح رفاة

وأنا الكليل لكم يرد حياتي

تسقط السياسة... تعيش الفلسفة

□ وفي أثينا حيث انعقدت دورة مؤتمر برلماننا حوض البحر المتوسط الذي نهبت إلى هشاك لحضوره، تردد في معظم الخطب التي ألقاها رؤساء الوفود، ارتباط اسم أثينا بالديمقراطية، باعتبار أن الفكرة ولدت هناك في سنة ٥٠٨ قبل الميلاد. وبعض المؤرخين، مثل البريطاني بيتر جونس، يقول أنها ماتت هناك أيضاً.

ويقول جونس أن فكرة الديمقراطية اخترعها كلبيستنس في العام ٥٠٨ قبل الميلاد، وأودى بها الضابط المقدوني انتيماتر سنة ٣٢٢ قبل الميلاد، فتكون قد عاشت ١٨٦ سنة فقط لا غير.

وقد أورد ذلك للدلالة على أنه ليست في العالم اليوم، ولم تقم في أي يوم مضى، ديمقراطية بالمعنى اللاتيني الحقيقي، وأن ما يسمى بالأنظمة الديمقراطية حالياً ما هو إلا أنظمة أوليغارشية، أي حكم النخبة، مما يفسر عرف الناس من السياسة والانتخابات وعزوفهم عنها. وحتى الأوليغارشية بعزوها جونس إلى هيرودوتس اليوناني أيضاً الذي يجعل لقب «أبو التاريخ» لأنه أول من كتب التاريخ المعروف في العالم. فقد كان هيرودوتس يقول أن اختيار أفضل الأشخاص للحكم يؤدي حتماً إلى انتاج أفضل السياسات.

وهذا قد يكون صحيحاً وقد لا يكون. ولذلك مع القرب من السياسة في الغرب، وفي باريس، حيث المقاهي التي كانت تنقش سياسات، كان المقهى مؤسسة سياسية وثقافية واجتماعية ملفتة. لكن الآن يقوم نوع جديد من المقاهي في العاصمة الفرنسية، أطلق عليه اسم «كافيه فلو»، أي مقهى الفلسفة، حيث تقتصر الأحاديث على النقاش في الشؤون الفلسفية فقط لا غير. تسقط السياسة... تعيش الفلسفة. لعله بحث ديمقراطية كلبيستنس بعد ٢٥٠٠ سنة!

عراق ضعيف عبء سعودي وعراق قوي هم إيراني!

الخيار الأميركي حول مثلث الأزمات في الخليج

المساومات المتساوية

ومع ذلك فإن المسألة ليست محسومة تماماً في الدوائر الأميركية وما زالت خاضعة للنقاش والمداولات. وقد عكست الدوائر الاستراتيجية على

ما زال موضوع الأمن الخليجي قيد الدرس والمداولات في الدوائر الاستراتيجية الأميركية خصوصاً والأوروبية بشكل ثانوي. ذلك أن السياسة الأميركية السابقة بالنسبة إلى مثلث الأزمات الإيراني - العراقي - السعودي، والقائمة على التصور العام الذي وضعه انطوني لايف، مستشار الأمن القومي في إدارة كلينتون الأولى، تحت عنوان «الاحتواء المزيج» لكل من إيران والعراق، قد أثبتت عدم جدواها، أو على الأقل استنفدت أغراضها، فبات من الضروري رسم إطار جديد للعلاقات داخل المثلث المذكور وبين أطرافه والقوى الدولية.

وقد أشارت الميزان في عدد آذار/ مارس الماضي، إلى أن الدوائر المعنية في واشنطن تبحث في اتجاه سياسة جديدة تقوم على «المساومات المتساوية» بين واشنطن وأطراف المثلث المذكور في لعبة جديدة أشبه بلعبة الفلث ورقات (راجع الصفحة الأولى من هذا العدد). وقد جاءت التطورات اللاحقة لتؤكد ملامح التحولات التي ما زالت تتجانبها التصورات المتناقضة سواء في داخل الدوائر الأميركية المعنية، أو بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

التحالفات المتغيرة

ومن أبرز ملامح تلك التحالفات أمران حدثا خلال الأشهر الثلاثة الماضية:

● ملامح تقارب مستجد بين إيران والمملكة العربية السعودية، ظهرت من خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي إلى الرياض، تبعها على الفور لقاء في مؤتمر القمة الإسلامية في «إسلام أباد» بين ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز وبين رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي أكد نيته في القيام بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية في المستقبل القريب.

● تؤثر العلاقات الأوروبية - الإيرانية بحجة إدارة مسؤولين إيرانيين بارزين في محكمة المانية بتهمة الإرهاب وأعمال العنف مما أدى إلى سحب المبعوثين الدبلوماسيين للدول الأوروبية لدى إيران. وهذا التطور الأخير، ليس بالبساطة التي تبدو في الظاهر، إذ إن الأوروبيين مجتمعين في إطار الاتحاد الأوروبي كانوا حتى وقوع هذه الحادثة يعانئون السياسة الأميركية القائمة على محاصرة إيران في إطار سياسة «الاحتواء المزيج»، وكان رأي الأوروبيين أن الحوار النقيض مع الجمهورية الإسلامية في إيران، أفضل وأجدي للمدى البعيد لأنها تبقي العلاقات طبيعية وخاضعة لحوار مستمر ودون أي من شأنه تقريب إيران من المجتمع الدولي ومقاييس تصرفاته من جهة، ويدعم من جهة ثانية الفئات المعتدلة والواقعية داخل النظام الإيراني التي تضع المصالح الوطنية الأساسية لإيران فوق الاعتبارات الأيديولوجية. أما في إطار السياسة الواقعية فقد كانت الصلة الأوروبية أن قطع علاقات الغرب مع إيران سوف يكون له تأثيرات أو انعكاسات أساسية: الاتعاس الأول، هو فسخ المجال لجهات دولية أخرى مثل الصين وروسيا لاستغلال إيران وعلمه الفراع، مما يلحق ضرراً بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للغرب. والاتعاس الثاني، أن محاصرة إيران وحشرها في الزاوية سوف يدفعها بالتالي إلى أعمال العنف مما قد يؤدي إلى خيلطة الاستقرار في منطقة الخليج كلها. لكن في النتيجة يبدو أن الأوروبيين قد خضعوا أخيراً، ولو بصورة جزئية، إلى الضغوط والتصورات الأميركية.

لعبة الثلاث

ورقات الأميركية في

مثلث الأزمات الخليجية

بعد استنفاد «نظرية الاحتواء

المزدوج» التي وضعها انطوني لايف

موازنة الاحتمالات الناشئة من تغير اليات العلاقات الثنائية والثلاثية داخل المثلث الإيراني - العراقي - السعودي.

ويمكن تلخيص تلك الاحتمالات الصيغ الممكنة إلى أربعة عناوين رئيسية هي:

- ١ - احتمالات العلاقة الإيرانية - السعودية.
- ٢ - احتمالات العلاقة العراقية - السعودية.
- ٣ - احتمالات العلاقة الإيرانية - العراقية.
- ٤ - احتمالات العلاقات الثلاثية الخليجية مع الولايات المتحدة على أفراد.

وكل ذلك في ضوء الواقع الاقتصادي لدول المثلث الخليجي، وإذا كان الوضع الاقتصادي في العراق يغير حاجة إلى شرح نظراً إلى الظروف السائدة منذ حرب الخليج الثانية والحصار الدولي، فإن الأوضاع الاقتصادية في كل من إيران والمملكة العربية السعودية، ليست واضحة تماماً، وإن كانت بعض الملامح الخارجية تشير إلى أنها مفهومة إلى درجة يمكن بناء أي تصور واقعي على أساسها.

الاقتصاد الإيراني والعلاقة مع السعودية

على الرغم من أن الاقتصاد الإيراني يبدو حتى الآن وكأنه قادر على استيعاب الحصار الدولي ونتائج السلبية، فإن هناك مؤشرات تدل على تدهور حاد وخطير في الوضع الاقتصادي الإيراني أدى إلى نشوء حالة من التملل الشعبي المتزايد يدفع النظام السياسي في طهران إلى الاقتراب من مقترح يحتم عليه خيارات معينة في النتيجة قد لا تكون سهلة أو مريحة فالركود الاقتصادي القائم في إيران الآن، يزداد حدة بفعل

تقصير الحكومة الإيرانية عن الوفاء بعداد مدفوعات لدائيتها الأجانب. ويقدّر الآن أن مدفوعات الديون هذه تصل إلى 8 مليارات دولار سنوياً أي ما يعادل نصف عائدات البلاد من النفط.

فالعائدات النفطية الإيرانية، التي يقوم عليها اقتصاد البلاد أساساً، غير قابلة في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة لبناء قاعدة مستقبلية راسخة على أساسها، وإن كان المسؤولين في طهران يعتقدون أن ذلك ممكن، إذ إن دور إيران في تحديد السياسات النفطية والتحكم بالانتاج والأسعار محدود جداً بل معدوم نهائياً نظراً إلى القوة النفطية السعودية والدور القيادي للمملكة داخل «أوبك»، ودورها الحاسم حتى الآن في تحديد التوجهات النفطية عموماً.

وبالتالي، فإن العلاقات الإيرانية - السعودية ليست بالسهولة التي تجعل التقارب المحتمل بين طهران والرياض أمراً يتعدى الشكليات الدبلوماسية، (كما أشرنا في مقسمة الموضوع)، لأن الواقع القائم مازال يخيم عليه التنافس على النفوذ في الخليج بين مائتين القرنين الإقليميتين، بالإضافة إلى تصورات مختلفة جديراً بينهما حول مسألة التوجه الإسلامي، بل إن المنافسة الإيرانية - السعودية تتعدى نطاق الخليج لتشمل لبنان وسوريا وفلسطين والسودان ومصر، وربما شمال أفريقيا.

يضاف إلى ذلك وجود قوات أميركية ملحوظة داخل الأراضي السعودية، وهو وجود ترفضه إيران، وهي دائمة الشكوى منه، من غير اعتبار للاضطراب السعودي الأمني إلى مثل هذا الوجود الأجنبي على أراضيها، ومن أسبابها، للسياسات الإيرانية ذاتها، كما تراه السعودية تعزيراً لأمنها تراه إيران تهديداً لمصالحها.

المسألة الشيعية

إن الملاحظ من التجربة السعودية في المحاولات السابقة والحالية لتحسين العلاقات بين البلدين، أن مثل هذا التحسن في العلاقات لا يتعدى بعض الحدود الشكلية، لأن المسائل الجوهرية تصطبغ دائماً بمطالب إيرانية لا تستطيع الرياض تلبيتها، مثل التخلص من الوجود العسكري الأميركي وتخفيف درجة الاعتماد السعودي على قوات أجنبية، لأن الإيرانيين يعتبرون هذه المسألة قضية استراتيجية، وبالتالي شرطاً مسبقاً لإقامة علاقات جدية وطويلة الأجل بين الطرفين ومن جهة ثانية، فإن التقارب السعودي - الإيراني فوق حد معين يثير حساسيات داخلية في إيران توجب الخلافات الأيديولوجية خصوصاً بالنسبة إلى المسألة الشيعية، وليس فقط إلى الرضخ الإيراني المبدئي للارتباط السعودي بالولايات المتحدة التي يسميها الشيعيون «الشيطان الأكبر». وهذه مسألة حساسة أيضاً في المملكة السعودية وفي البحرين نظراً إلى وجود أقلية شيعية كبيرة العدد في المنطقة الشرقية من المملكة وجوارها. ذلك أن إيران، بصفتها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، تعتبر نفسها مسؤولة عن الوجود الشيعي في كل مكان لأنها ترى في ذلك المنطلق الأساسي لشرعيتها وهويتها الإسلامية. وليست هناك حتى الآن بوادر تشير إلى أن إيران مستعدة للتخلي عن هذا الدور في المستقبل القريب.

فلماذا إذاً تسعى إيران إلى التقارب مع السعودية؟ الجواب عن هذا السؤال يكمن في داخل السياسة الإيرانية التي تتجانبها أطراف ومراكز قوى عديدة، ومثل هذا التقارب الذي تقوده مجموعات برغماتية معتدلة يعتبر وسيلة جانبية للإلتفاف على الخصوم الداخليين والخوفاً، الفئات المتطرفة بينهم والسؤال الآخر الذي يسأل في هذا الصدد هل هنالك إمكانية أن يتجاوز التقارب الإيراني - السعودي الحدود

يتحكم بالتقارب الإيراني - السعودي!

الأميركية
وهذا الأمر أيضاً تصب له إيران حسابات متعددة التوجهات منها
التيّة

ولاً، انعكاس هذه الحيارات من حيث التقارب والتباعد بين أطراف
المثلث على الاقتصاد النفطى لأطراف هذا المثلث وخصوصاً بالنسبة
الى إيران المتعطشة الى الأموال النفطية

ثانياً، ان أي تحالف جدي بين إيران والعراق سوف يشكل انعكاساً
سلبياً على الولايات المتحدة، وبالتالي على المملكة العربية السعودية،
لكنه من جهة ثانية سوف يؤدي الى زيادة الاعتماد الخليجي على الولايات
المتحدة، وتالياً على علاقات الدول الخليجية بعضها بعضاً، فتنصير الى

التقارب والانصواء التام تحت الجناح السعودي - الأمريكي
ولذلك، فإن الأمر آمن في حساباتهم، خصوصاً تجاه العراق،
يحاولون من ناحية، زيادة استخدام الورقة العراقية كتهديد مبطّن
للولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين أكثر من اعتمادهم لهذه الورقة
كخيار استراتيجي جدي، هذا يستتج من هذه الدوامة المتشبكة في

المصالح المتقاربة والمتباعدة في الوقت ذاته؟
في محصلة الأمر تتوقف الصورة النهائية للعلامات في الجميع على
مستقبل العلاقات السعودية - الإيرانية، أكثر مما تتوقف على العلاقات
بين الأطراف الأخرى أي العلاقات السعودية - العراقية أو العلاقات

الإيرانية - العراقية لكن العلاقات السعودية - الإيرانية موهنة بشكل لا
يقدر الجدل بتطور العلاقات الأمريكية - الإيرانية، والعلاقات بين
أشطن وطهران تتوقف بدوره على مسار السياسة الدخيلة في إيران
من جهة، وعلى التصور الأمريكي النهائي في الولايات المتحدة لمستقبل
العلاقة مع إيران، وبالتالي، وبانتظار أن تحسم الولايات المتحدة خيارها
الإيراني وهو أمر، كما أشرنا، في طور البحث والتخاطب بين مراكز
تقوى في واشنطن، فإنه من المرجح أن تلعب الولايات المتحدة دوراً
محلياً في إبطاء وتيرة الحوار السعودي - الإيراني مع ترك الباب
مفتوحاً الى حين تتخذ القرار الذي يمكنها من دفع التقارب بين الرياض
وطهران باتجاه أهدافها ومصالحها الاستراتيجية

ولا سيما إذا حسمت الولايات المتحدة أمر سياستها الخارجية من حيث
«مدال سياسة» الاحتواء المزدوج، بسياسة «المساكنات المتساوية» كما
أشارت «الميزان» في عددها الماضي

العلاقات العراقية - السعودية

غير أن أي تحالف جدي بين إيران والعراق سوف تكون له انعكاسات
مهمة وربما محاطر جديدة
ذلك أن مثل هذا التحالف من شأنه أن يريد من دور العراق في
السياسة الخليجية، ويفتح أمامه خيارات واحتمالات جديدة من
أبرزها، إمكانية التقارب بين العراق والسعودية، وربما إمكانية
عودة تصدق أو ثقل بينهما كما كان الوضع عشية توقيع
معاهدة عدم الاعتد - بين الرئيس العراقي صدام حسين
والملك السعودي الملك فهد من عهد العزيز قبيل

الفرع العراقي العسكري للكويت
ومن ناحية ثانية فإن إعادة تأهيل العراق
لدور خليجي، من شأنه أن يجدد المخاوف
الخليجية من لأخطار «سراقة»
و لايزام على حد سواء، مما قد
يؤدي الى مشوه حصار مزدوج
أمام الخليجيين، إما بربده
الاعتماد على القوة الأمريكية أو
إعادة دعم العراق كقوة موازنة لإيران،
والأمران كلاهما يشكلان حالة استقطاب
جديدة في الخليج ليست مؤاتية للاستقرار
الذي تشهده الدول الخليجية

والقسم المشترك بين إيران ودول الخليج وعلى
رأسها السعودية، هو سوء العراق ضعيف، أي حد معين
فلا يقوى الى درجة الحظر ولا يضعف الى درجة التفكك
والانحلال، لأن تفكك العراق سوف يؤدي الى تفكك المنطقة
كاملها، ولن تستعيد لفته العسكرية السابقة سوف يؤدي هو
أخر الى شامي المخاوف ودرجة الاستقرار في الدول المجاورة، بما
فيها إيران

فالعراق الضعيف جداً، كما
هو الآن، سوف يؤدي في
التقديرات الغربية الى تنامي
وتأضعف المنافسة والصراع بين
إيران والسعودية وعودة العراق
قوياً يجمع من هذه المنافسة
بعض من جهة أخرى موازين القوى
في منطقة ويفسح مجالاً أكبر
لعداءات الدولية

أميركا في مثلث الأزمات

صحيح أن الولايات المتحدة
هز عقلت في سباق على تقوية
العراق لمواجهة إيران بكتب طلت
في وقت د ت نظرت عين الحذر
الى القوة العسكرية العراقية،
الامر الذي جعل الإدارة الأمريكية
في المهددين الجماعيين
والديمقراطي على السواء، تركز
على أهمية الدور الأمريكي
المباشر في الخليج وبصفة
خاصة في المملكة السعودية
وهذه السياسة الأمريكية
الثابتة حتى الآن كان لها انعكاس
متناقض بالنسبة الى المملكة

السعودية، فمن جهة أتت الى
تعزيز القوة السعودية العسكرية
والأمم سعودي، ومن جهة ثانية
أتت الى مشوه دور مركزي
سولايات المتحدة في تقرير
السياسة الداخلية للمملكة
السعودية وفي دول الخليج، مما
أدى بدوره الى زرع بذرة التوتر
وعدم الاستقرار الداخلي في
الدول الخليجية من جراء نشوء
قوى معارضة ومتطرفة تختلف مع
أسستها حول الاعتماد على القوة

الشكلية ليصبح أعمق وأكثر جدية؟
الدوائر الغربية تقول إن ذلك ممكن الحدوث لكن شروطه صعبة
لغاية، ومن أبرزها، حسب تلك الدوائر، شرطان لا بد منهما
١ - تجسّد منحوظ في علاقات لأمراسة - الأمريكية أولاً، مما
سيكون به انعكاس جمعي على حياء أميركا في الخليج
٢ - تغير جذري داخل النظام الإيراني ذاته تتغير معه المسار ت
الأساسية للسياسات لأيرابه الداخلية، على نحو يعكس احتساباً على
العلاقات الخارجية

والسؤال الآخر، يتعلق بالرغبة أو الإرادة السعودية في التصالح مع
تقديرات إيرانية على النحو المذكور
والجواب المحتمل، هو أن السعودية ستجواب حتماً مع أي
مغير جذري من هذا النوع، لكنها غير قادرة على المبادرة
بأنهذه تغيير طبيعة العلاقات الراهنة بين البلدين لأنها
محدرة عن التأثير، مدى يمكن أن يؤدي الى التحويلات
اللامر لتغيير النوح الإيراني والأهم من ذلك أن
أي تقارب إيراني - أمريكي، على الرغم من
انعكاساته الإيجابية على العلاقات
السعودية - الإيرانية، لا يستلزم أن
يلبي شروطاً الإيرانية كاملاً بالنسبة
الى طبيعة العلاقات السعودية -
الأمريكية، إذ إن حجة «مملكة
العربية السعودية الى الوجود
الأمريكي وتلازم مع للسياسة
الأمريكية غير ياشي» - فقط من الحظر
الإيراني المتصور، إنما يتعداه الى جعله من
القضايا دولية وإقليمية لأسر نتيجة، سدياً
واقتصادياً

العلاقات العراقية - الإيرانية

بعد أن قامت الثورة الحميمية في إيران سنة ١٩٧٩ بعبرت
للعلاقات، لأيرابه - العراقية بأعداداً نشئة من اليوم الآن، مما أدى
سريعاً الى نشوب حرب الخليج الأولى التي استمرت ثمانية سنوات
كاملاً

وبعد انتهاء الحرب، بقيت حالة التنافس بين إيران والعراق على
أشياء بوسائل أخرى
ولولا الحصار الدولي على العراق منذ سنة ١٩٩١ لما كانت التوترات
في العلاقات السعودية - الإيرانية قد برزت كما هي الآن بصورة مباشرة
فقد أدى غياب العراق وتصانفه في هذا المثلث الى وقوع العيب في
المواجهة مع إيران على المملكة العربية السعودية وهما تشير الدوائر
العربية الى أن بعض المبادرات التي تظهر بين حين وآخر للتصالح أو
التقارب بين بغداد وطهران ما هي إلا وسيلة إيرانية لزيادة وزن الموقف
الإيراني تجاه الولايات المتحدة أولاً وتجاه السعودية ومجلس التعاون
الخليجي ثانياً وفي التقديرات الدولية أن العروبة الإيرانية الدبلوماسية
باتجاه العراق هي مبادئة تكتيكية لا أكثر

ولئن كان صحيحاً أن التقارب الإيراني - العراقي يزيد من وزن إيران
التفاوضي مع الولايات المتحدة ومع الدول المجاورة في الخليج، فإنه من
نحية أخرى يخفف من نفوذ إيران القائم على صراعها الأساسي مع
العراق وعلى مكتسباتها من جراء عيابه الاضطرابي عن المسلحة ثم إن
هناك مصالح لإيران متقاطعة مع المصالح العراقية لكن هذه المصالح
في رأي الدوائر الغربية، ليست كافية الى درجة جعل الانفتاح الإيراني
أكبر من نقاط الالتقاء، منها بوجه خاص نقطتان مركبتان تتعديان في
تأثيراتهما ومضاعفاتها حدود البلدين، ألا وهما: المسألة الشيعية في
جنوب العراق، والمسألة الكردية في شماله وفي الخاليتين، ترى الدوائر
العالمية أن السعودية أقرب من إيران الى تقبل تعزيز سيطرة بغداد في
تلك المناطق، لأن أي نفوذ إيراني فعال في داخل العراق، ولا سيما في
الجنوب، من شأنه أن يقلب موازين القوى لصالح طهران على نحو غير
قابل للتصحيح بسهولة

وهناك عامل آخر غير مباشر هو أن التقارب الإيراني - العراقي الى
درجة أعلى مما هي الآن من شأنه أن يعكس سلباً على العلاقات الإيرانية
- السعودية، التي هي في المنظر الحالي علاقات استراتيجيّة على أكثر
من صعيد، خصوصاً بالنسبة الى الضغط على إسرائيل كوسيلة للضغط
على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الذين يحضرون الأمن
الإسرائيلي من المرتكزات والثوابت الاستراتيجية في المنطقة وفي
العالم يضاف الى ذلك أن العلاقات الإيرانية - السعودية، تعزز مركز
سوريا تجاه الخليج وتمكنها من لعب دور الوساطة إذا اقتضى الأمر.
ومن المفارقات في هذا الصدد أن نقاط الالتقاء بين طهران والرياض
أكثر من نقاط الالتقاء بين طهران وبغداد، مما يعني في النتيجة أن الخيار
الانسحاب لإيران هو إقامة مسافة متساوية في علاقاتها مع بغداد ومع
الرياض لأن ذلك يخدم مصالحها أكثر من التحالف المباشر مع بغداد،

الميزان

يزن ويوازن

قسمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان»، عند لمدة

طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة مريدية (بقائمة)

الاسم:

العنوان:

البلد:

مرسل القسيمة على العنوان التالي

AL-Mizan Subscription Dept., Congress House 14 Lyon Road
Harrow On The Hill Midd sex HA 2EN United Kingdom

الاشتراك السنوي

المدة البريطانية المصنفة

الطلاب والجماعات ١ جنيهات

للأفراد ١ جنيه

لنعميات والشرقات ١ جنيه

في الحاح

للدار والمصنعات

للأفراد ١٦ دولاراً

لنعميات والشرقات ١٦ دولاراً

PROXIMA The Networking People Ltd

تدعم لأمير

انقر في «الكيب» سرعة جداً بحيث يتم تجنب الظلم في عموماً عشرين يوماً من قبل المبالغ الأرواق

تتمثل عملية التمويل هذه وجميع النواحي الاقتصادية من الصعوبات التحولية والغلب، إلى انضمام كافة وهي صمم مشاريع رابطة وتعددية وصناعة وتعليق الكومبيوتر، وجميع المشاريع في هذه المجالات تقدم في ضوء أسسها في تنمية اقتصادات بلدانها والملاحظ أن المشاريع القليلة تفيد المشاريع لشروط البراماج بحري تمويلها

نصف نظراً هذا كآلة امتداد المشروع بائنة من أروبر أن البلدان العربية فاستفسر، الخصوصية على المشروع تقى لعل السيطرة على شركائهم، في تفهم الخصوصية الأروبية لاطلاق في إدارة تلك الشركات ومن السواحي المرونة والمعلقة في أن «براماج» كيب، يستهدف مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أما الشركات الكبرى فتمست مشمولة بالبراماج

وتحاشى عبد المجيد شومان في
القرير، بذات من المسامحة
لحضور الاحتفال السنوي العام
التعدي موعد للاصدار المذكور
ترة طويلة والذي سيتم تعويله من
واقعة من الاحتياطي الى
رأس المال الموعود للبعد.
وقال انه عندما تم عقد
فئة مسيحية مسدداً للتعويل
اجتماع عربي ليبحث هذه
الغاية وكان سهم البنك العربي
في هذه ال ٢٥ يناير من ٢٩
ينيار في التسييرين الآخرين من
الشهر الماضي بعدما أصبح
المتعويل يلقن من ان البنك
يخلو من خطط اوسع اهم حياية
ولكن السهم ما لبث ان تحسن قليلا
الى ٢٥٦ يناير
تسايق من هذه السنة ليلان الاذني في
قضية قيمته ١/٥ في زيادة
المال لكن لم يتم التصديق عليه رسمياً
حتى الآن

على الرغم من المقاطعة والعقوبات والحصار

■ إيران

طهران تسرع خططها لتطوير مكامن الغاز الطبيعي في مياه الخليج!

إنشاء مصفاة غاز لمعالجة إنتاج «حقل فارس الجنوبي» ويشتمل الحقل على نحو ٤٠٪ من احتياطات الغاز في إيران ويعد من العناصر الحاسمة بالنسبة إلى خطط طهران لتلبية الطلب المتزايد محلياً وتنفيذ مشروعات للتصدير لباكستان والهند وأوروبا ومصانع الغاز الطبيعي المسال الإيرانية. وتتفاوض إيران أيضاً مع سلطنة عمان للمشاركة في تطوير «حقل منجم بخاء».

وكان مسؤولون من البلدين التقوا في منتصف الشهر الماضي في مسقط لوضع اتفاق من حيث المبدأ للمشاركة في الإنتاج بنسبة ٨٠٪ إلى إيران و٢٠٪ لصالح عمان.

معداً تزيد قيمته من مليار دولار لكونسورتيوم دولي في وقت لاحق من هذه السنة لتطوير المرحلة الثانية من الحقل المقسم الذي يقع على مساحة تزيد عن ٣٧٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الإيرانية. وتقول مصادر على علم وإيرانية، إن شركتي «توتال» و«رويال داتش شل» من أكثر الشركات المرجح أن تقوم بالمشروع. وتعمل إحدى الشركات التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية في «حقل فارس» منذ سنة ١٩٩٢. وهي تعتزم تشغيل المرحلة الأولى من إنتاج الغاز والمكثفات في أواخر سنة ١٩٩٩. ومن ناحية أخرى، بدأ في الشهر الماضي

الإيرانية بما يقرب من ١٧٠ مليون متر مكعب و١٠ ملايين برميل من النفط تستخدم أساساً في تشغيل المشروعات الصناعية المحلية. ويواجه العمال الإيرانيون في منصة النفط في «حقل سلمان» وهم على مرأى من العاملين بمصنعات «ابوظبي» على الجانب الآخر من الحدود، إمكانية قيام المصنعات الأخرى باستخراج المزيد من مكامن «الغدة» للغاز وهو مكامن مشترك على عمق ٣٦٠٠ متر تحت فاع البحر. وشركة النفط الوطنية الإيرانية في مراحل متقدمة أيضاً لتشغيل حقل فارس الجنوبي، وهو امتداد لحقل الشمال القطري. ومن المتوقع أن تمنح الشركة

قارها في سنة ١٩٩٥ عرض الحقل على مستثمرين أجانب لتطويره، إلا أن المشروع لتجلب بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات العالمية التي تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر مستوياً في قطاعي النفط والغاز في إيران. وتقدر إيران أن ٧٠٪ تقريباً من مكامن «أبو الخوش» و«سلمان» تقع في الأراضي الإيرانية. وقال مطلون أنها تحت جانباً حوالي ٥٠ مليون دولار في ميزانيتها لسنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ للمصنوع واستخراج الغاز في «سلمان» في النصف الثاني من السنة الحالية. والأمير يتعلق باحتياطات غاز قدرها مسؤول بشركة النفط الوطنية

باسم «فارس الجنوبي» كدعامة لمزيد من مشروعات الغاز الطبيعي المسال والمشروعات البتروكيماوية. أما أبوخبي فقد تقدمت على إيران بإعلانها خططاً لزيادة إنتاج الغاز بحقل «أبو الخوش» الذي تتشارك فيه مع إيران، ويعرف باسم حقل سلمان، على الجانب الإيراني من الحدود البحرية. ومن المتوقع أن تمنح أبوخبي في وقت لاحق من الشهر الحالي عقداً للتصنيع الهندسي لتعزيز حقل «أبو الخوش» في إطار خطة تكلفتها ٨٠٠ مليون دولار لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الإمارات. وكانت طهران تعتزم تطوير مكامن الغاز في «حقل سلمان» قبل

في مواجهة حاجة ملحة لتلبية الطلب المتزايد على الغاز محلياً. وبقية في عقد صفقات تصدير مريحة، أهتمت منافسة إقليمية لتطوير مكامن الغاز الإيرانية التي كانت مهمة من قبل. وفي هذه المنافسة تجد إيران نفسها في موقع متخلف عن قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يتعلق باستغلال بعض من أكبر الحقول البحرية للغاز في العالم. ففي كانون الأول/ ديسمبر الماضي بدأت قطر التصدير من مشروع للغاز الطبيعي المسال بتكلفة سبعة مليارات دولار. وستستخدم حقل الشمال الذي يمتد حتى المياه الإيرانية، حيث يعرف

«سلطة المصادر الطبيعية» تنشط لجذب الأموال للبحث عن النفط والغاز والذهب

■ الأردن

المملكة الهاشمية لم تكتشف كل معادنها... وللأميركيين حصة الأسد في التنقيب

وتتفاوض «سلطة المصادر الطبيعية» حالياً مع عدد من الشركات العالمية الراغبة في العمل في الأردن في مجال التنقيب، بما في ذلك «شركة كانبو» الكندية التي ستعبر أباراً استكشافية في المرتفعات الشمالية اليبالغة مساحتها ٦٧٠٠ كيلومتر مربع. وكان تم الاتفاق مع «شركة سوناطراك» الجزائرية لإجراء دراسات جيولوجية في منطقة «عرب السرحان» الواقعة جنوب الأردن والتي تبلغ مساحتها ٢٨٠٠ كيلومتر مربع. كما تم التوصل إلى اتفاق مع «شركة بكتن» الأميركية المتخصصة في استخراج النفط من الصحراء، تقوم بموجبه بإجراء تجارب في «منطقة الجون» الشرقية.

وستتركز السلطة نشاطاتها التنقيبية خلال السنة الحالية على الشمامات المعدنية مثل «النحاس» والرمال الزجاجي، وخامات الأسمنت الأولية والجرانيت الجيري، الخفي والركون. فالدراسات الأولية أثبتت أن الأردن يمتلك كمواهب في هذا المجال تم اكتشافها حديثاً. وتوقع أن تبلغ عائدات قطاع استخراج المعادن في الأردن خلال سنة ١٩٩٧، ما يقرب من ٥٠٠ مليون دينار بما في ذلك سبيعات «البوتاس» والفوسفات، والجرانيت، وخامات الأسمنت الأولية وغيرها. ويتوقع الخبراء في «سلطة المصادر الطبيعية» أن تكون السنة الحالية، سنة تحضير لاستثمارات كبيرة في السنوات المقبلة في مجالات التنقيب عن «النحاس» والذهب والرمال الزجاجي.

وأوضح هؤلاء أن «السلطة» تلقت عروضاً من عدد من الشركات الكورية والأميركية والإيطالية والكندية للاستثمار في هذا المجال. وبغنى مسئول على رغبة في الاستثمار، في حكومة المجالي الجديدة، وجود تعاون أردني - إسرائيلي مشترك في مجالات الطاقة، وقال أن التعاون مع الجانب الإسرائيلي في هذا المجال مقصور على إجراء دراسات لمنطقة «حفرة الانهدام» وبمشاركة أميركية.

وبالنسبة إلى اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع «شركة كانبو» الأميركية، «ميرور» و«ميرالون» الأميركية، للتعقيب عن النفط في «منطقة السرحان»، فإن الشركة ستوفر أربع أبار في مرحلتها الأولى وستنفق ٣٣ مليون دولار خلال فترة عملها.

خلال مراحل عملها ما قيمته ٢٠ مليون دولار. كما وقعت «السلطة» اتفاقية مع شركة «ترانس غلوبال» الأميركية أيضاً تشمل التنقيب عن النفط في منطقة البحر الميت بمساحة ١٩٥٠ كيلومتراً مربعاً. وستنفق خلال مدة عملها أيضاً ٢٠ مليون دولار.

وقد دخلت اليمن شريكاً من خلال المؤسسة اليمنية للغاز بحوالي ٢٤٪ مع «شركة توتال» الفرنسية التي كان نصيبها ٣٦٪ وشركة هانغ الأميركية ١٤،٥٪ و«أكسون» و«الشركة الكورية» ٨٪. وتدرس الحكومة إقامة ثلاث محطات كهرباء رئيسية تعمل على الغاز بقوة حوالي ٧٥٠ ميغاواط، أحدها في شمال صنعاء والثانية في «بيهان» والثالثة في محافظة «حضرموت».

على صعيد آخر، تتنافس ثلاث شركات على مشروع لرفع الطاقة الانتاجية لقطاع غزة النفطي شرق شبة بنحو ٢٠ ألف برميل يومياً. وكلفة العمل إلى ٢٠ مليون دولار. والشركات الثلاث التي تقدمت بمطابقات هي «الچاندري» و«اتحاد القناوين العالمية» (سي.سي.سي) و«هوك».

وكانت «هوك» (وهي شركة محلية متحالفة مع إحدى الشركات الفرنسية)، نفذت الأعمال الإنسانية الأولى في حقل «طوبه» التابع لقطاع «جزة».

بإزالتها، البالغة مساحتها حوالي ١٧ ألف كيلومتر. وقد باشرت الشركة أعمالها في بداية هذه السنة وستنجز حفر أول بئر متى انتهت السنة.

وكان خالد الشابي، مدير «سلطة المصادر الطبيعية» ذكر أن الشركة الأميركية، وفقاً للعقد معها، ستنفق

بشركات عالمية مهتمة بالتنقيب عن النفط والغاز والمعادن في المملكة، ووقعت عدداً من العقود التي تأمل أن تعزز الواقع الاستثماري في الأردن بشكل عام. منها اتفاقية مع شركة «اندركو» الأميركية التي ستقوم بالتنقيب عن النفط في منطقة «الخبصة»

الف برميل يومياً أواخر سنة ١٩٩٧ إذا ما ارتفع إنتاج حقل «شرق شبة» إلى ٢٥ ألف برميل يومياً بالإضافة إلى إنتاج «شركة نمر» التي كانت قد توفقت حوالي ٢٠ ألف برميل يومياً. وهناك حوالي ١٨ شركة تعمل حالياً في مجالات الاستكشاف والتنقيب حيث تم التوقيع مؤخراً على خمس اتفاقيات جديدة.

وقبل الاستهلاك المحلي إلى أكثر من ٧٥ ألف برميل يومياً، منها ٦٥ ألف برميل يومياً من مصافي «عدن» وما بين عشرة إلى خمسة عشر ألف برميل يومياً من مصافي «مارب» ويتوقع العازفون، زيادة الاستهلاك المحلي للنفط خصوصاً إذا ما استمر على السعر الحالي الصغير أقل من سعر أية دولة بما فيها دول الجوار. النفط اليمني جعل البعض يقوم بتوريده إلى الخارج في غياب سياسة أسعار حكومية إلى جانب ترشيد الاستخدام محلياً حتى تتمكن اليمن من تصدير أكبر كمية إلى الخارج بهدف الاستفادة من عائدات النفط التي تلجأ بالعمليات الصعبة.

ويقول المراقبون، أن الحكومة بصاجة ملحة ورأساً لتمويل المشاريع الاقتصادية بالعملة الصعبة، خصوصاً بعدما ان توقفت مصادر اقتصادية كثيرة كانت البلاد تحصل منها على العملات الصعبة لتغطية التزاماتها الاقتصادية. وأهم تلك المصادر تصويلات المغتربين بعد عودة أكثر من مليون منهم إضافة إلى توافر مساعدات بعض دول الجوار وضعف

بين المؤسسات الرسمية الأردنية، كانت «سلطة المصادر الطبيعية» الانشط في تشجيع وجذب الاستثمارات ووقّعت الأموال الأجنبية إلى الأردن. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة قامت «سلطة المصادر الطبيعية» بالاتصال

٩٨٠ مليون دولار دخل صنعاء من النفط

٢٠ مليون دولار لتطوير «جزة» والشركات تتنافس لزيادة الإنتاج ٢٠ ألف برميل في اليوم!

أصبح الدخل السنوي من عائدات النفط يربو على ٩٧٠ مليون دولار في حين أنه كانت قبل سنة ونصف السنة لا تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار.

ويشير المحللون الاقتصاديون، إلى أن بعض العوامل التي أدت إلى زيادة تلك العائدات، ارتفاع الأسعار الدولية، وانخفاض سعر التكلفة من قبل الشركات العاملة في إنتاج النفط في اليمن، والرغبة على استثمارات تلك الشركات العاملة، وتشغيل الأيدي العاملة اليمنية وبخول صنعاء، كشريك في رأس مال بعض الشركات النفطية إلى جانب احتفاظها بصيبتها في الحق السيادي الذي يصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج.

وكان الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الحكومة وزير النفط والثروة المعدنية، أشار إلى أن الحكومة مساهمة في «شركة جزة» وهي شركة جديدة تستثمر في «حقل جزة» في مارب منذ أيلول/ سبتمبر الماضي بحوالي ٢٠٪. كما وقعت اليمن اتفاقيات بمساهمات جديدة مع شركة بريطانية بحوالي ٢٠٪، منها إلى أن مساهمة صنعاء في رأس مال هذه الشركات لا يدفع مباشرة من الحكومة ولكن تقوم تلك الشركات بدفعه بعد ضمان الإنتاج.

وأضاف العطار، أن الإنتاج الفعلي من النفط يتراوح حالياً ما بين ٣٧٠ ألف و٢٨٠ ألف برميل يومياً ويتوقع أن يزيد الإنتاج إلى ٤٢٠

٩٨٠ مليون دولار دخل صنعاء من النفط

٢٠ مليون دولار لتطوير «جزة» والشركات تتنافس لزيادة الإنتاج ٢٠ ألف برميل في اليوم!

أصبح الدخل السنوي من عائدات النفط يربو على ٩٧٠ مليون دولار في حين أنه كانت قبل سنة ونصف السنة لا تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار.

ويشير المحللون الاقتصاديون، إلى أن بعض العوامل التي أدت إلى زيادة تلك العائدات، ارتفاع الأسعار الدولية، وانخفاض سعر التكلفة من قبل الشركات العاملة في إنتاج النفط في اليمن، والرغبة على استثمارات تلك الشركات العاملة، وتشغيل الأيدي العاملة اليمنية وبخول صنعاء، كشريك في رأس مال بعض الشركات النفطية إلى جانب احتفاظها بصيبتها في الحق السيادي الذي يصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج.

وكان الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الحكومة وزير النفط والثروة المعدنية، أشار إلى أن الحكومة مساهمة في «شركة جزة» وهي شركة جديدة تستثمر في «حقل جزة» في مارب منذ أيلول/ سبتمبر الماضي بحوالي ٢٠٪. كما وقعت اليمن اتفاقيات بمساهمات جديدة مع شركة بريطانية بحوالي ٢٠٪، منها إلى أن مساهمة صنعاء في رأس مال هذه الشركات لا يدفع مباشرة من الحكومة ولكن تقوم تلك الشركات بدفعه بعد ضمان الإنتاج.

وأضاف العطار، أن الإنتاج الفعلي من النفط يتراوح حالياً ما بين ٣٧٠ ألف و٢٨٠ ألف برميل يومياً ويتوقع أن يزيد الإنتاج إلى ٤٢٠

٩٨٠ مليون دولار دخل صنعاء من النفط

٢٠ مليون دولار لتطوير «جزة» والشركات تتنافس لزيادة الإنتاج ٢٠ ألف برميل في اليوم!

أصبح الدخل السنوي من عائدات النفط يربو على ٩٧٠ مليون دولار في حين أنه كانت قبل سنة ونصف السنة لا تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار.

ويشير المحللون الاقتصاديون، إلى أن بعض العوامل التي أدت إلى زيادة تلك العائدات، ارتفاع الأسعار الدولية، وانخفاض سعر التكلفة من قبل الشركات العاملة في إنتاج النفط في اليمن، والرغبة على استثمارات تلك الشركات العاملة، وتشغيل الأيدي العاملة اليمنية وبخول صنعاء، كشريك في رأس مال بعض الشركات النفطية إلى جانب احتفاظها بصيبتها في الحق السيادي الذي يصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج.

وكان الدكتور محمد سعيد العطار، نائب رئيس الحكومة وزير النفط والثروة المعدنية، أشار إلى أن الحكومة مساهمة في «شركة جزة» وهي شركة جديدة تستثمر في «حقل جزة» في مارب منذ أيلول/ سبتمبر الماضي بحوالي ٢٠٪. كما وقعت اليمن اتفاقيات بمساهمات جديدة مع شركة بريطانية بحوالي ٢٠٪، منها إلى أن مساهمة صنعاء في رأس مال هذه الشركات لا يدفع مباشرة من الحكومة ولكن تقوم تلك الشركات بدفعه بعد ضمان الإنتاج.

وأضاف العطار، أن الإنتاج الفعلي من النفط يتراوح حالياً ما بين ٣٧٠ ألف و٢٨٠ ألف برميل يومياً ويتوقع أن يزيد الإنتاج إلى ٤٢٠

■ اليمن

آخر ما طلع من منشورات وزارة
الصحة والتأهيل الاجتماعي،
السياحة والتراث من الدول الخليجية
شكلوا ٥٦٪ من السياح الذين زاروا
الأمم سنة ١٩٩٦.

وأشارت الإحصائيات التي أن
عدد السياح الخليجيين الذين زاروا
الأمم خلال ١٩٩٦ ناهز ٥٧٢ ألف
سائح من أصل ٦٠ مليون سائح
زاروا المملكة الأردنية الهاشمية
خلال ١٩٩٦. مقابل أكثر من ٦٦٦
الف سائح خليجي خلال سنة ١٩٩٥.

بروفيل

الملك الحزين...

□ الناظر إلى صور الماهل الأردني الملك حسين بن طلال، خلال زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يرى في خطوط لحية الناصفة البيضاء كتلوج حرمون، ملايح الهوم التي زرعتها الأيام وتمهقتها المدائن ولونتها يد الأقدار. حتى ليخيل إلى الناظر أن ذلك الرجل الذي جُلل الوقار وجهه بتلك الخطوط البيضاء، بلغ الشيخوخة من غير أن يمر في الكهولة، أو حتى في الشباب، أو لعل من المبهدين، كما في رد أبي الأسود الدؤالي على معاوية بن أبي سفيان، لم يبق له، في طول أفرافهما، ما ينشئ، بواقع الحال.

بل لعل الملك حسين بلغ الشيخوخة منذ أن كان طفلاً برفقة جده الملك عبد الله بن الحسين يوم اغتياله غداة قبل نصف قرن، حتى لينطق عليه قول الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري:

ويبدأ على وجه الحفيد وجده،

للمناظرين، تقارب الأعصار؛ ومع أن الماهل الأردني قد توصل إلى سلامه واقعي ومعقول مع اليهود هو بحاجة إليه في الظروف العربية المعلومة، إلا أن ذلك السلام في الوضع الراهن للبيئة بات موقفاً كالحرب، وربما أكثر. وليس أدل على ذلك من الطريقة غير المتوقعة التي صرقت فيها حكومة عبد الكريم الكاروتي الصرافاً وكذلك نهضة القنطرة التي استخدمها الماهل الأردني في انتقاد أداء تلك الحكومة، وهو في الحقيقة أداء لا يختلف كثيراً عن الممارسات السالفة إلا نادراً، ومن ثوابرها حكومة وصفي التل، وربما إحدى حكومات زيد الزوافي.

وإذا صبح ما شائكة الصحف من أن الملك حسين قد وجه لوماً قاسياً إلى العسكريين الذين كانوا في خندق واحد مع الجندي الأردني الذي أطلق النار على النبات الاسرائيليات في منطقة الحدود، لأنهم لم يقتلوا زعيمهم على الفور لغتته هذه، فإن ذلك قد يكون مجرد رثة لسان تحت وطأة الأرق والإفعال بسبب الحالة

والأهم من ذلك، أن العلاقات مع الفلسطينيين الذين يشكلون عنصراً دخلياً أساسياً بحسب له

حساب، تيدور في الأخرى غير مريحة، وفيها ملامح تريبس

مغل بالتبصر. ونحن اللبنانيون

الذين اكتويين في يوم من الأيام ولسنوات طويلة

ومديدة بنار اشتعلت في ظروف تفسخ عرى

الوحدة الوطنية، لا نملك سوى الدعاء إلى

الله أن يجنب الأردن، شعباً ومليكاً، مثل تلك

التجربة المهلكة، وأن يدعو الأشقاء العرب إلى إعادة

حساباتهم بالنسبة إلى الأردن وإعادة صياغة علاقاتهم معه.

لأن ذلك خير وسيلة للدفاع عن أنفسهم وحفظ مصالحهم من حيث قد ينظر البعض أن مصلحتهم في التدخل المحرّب تشعباً أوسع

سوء قصد. ومما لا شك فيه أن الملك حسين يعرف أن السلام

للحرب غاية، وأنه للأسرائيليين مرحلة

إنه يعرف قطعاً أن قوته وشريعته نائمة من

شعب وليس من موادعة غير أهل

الرداعة.

العجوة التي تمر بها عملية السلام، لا تعبيراً عن طبيعة الماهل الأردني الهادئة والصبورة والطويلة

البال والأناة وحتى لو كان ما نسب إلى الماهل الأردني مجرد

رثة لسان تحت وطأة الإفعال الفوري، فهو في جانب منه يشير إلى مدى ارتفاع منسوب التوتر في الحياة

الأردنية الراهنة في ظل هذا السلام المطلوب والعائر. ويبدو ذلك بوضوحاً بالمقارنة والتشبيه، خصوصاً أن الملك

حسين في الوضع الداخلي مبادرات كريمة ومشهود لها بسعة التسامح والمروية.

بل كثر الملك حسين الذي قيل إنه دعا إلى قتل الجندي الذي أطلق النار على الفتيات الاسرائيليات، هو غير الملك حسين الذي قام بنفسه بإطلاق سراح

تقيب المهندسين الأردنيين ليث شيبيلات وإفاده إلى منزله بسيارته الخاصة حراً طليقاً.

وربما كان في الكتاب المفتوح الذي وجهه ليث شيبيلات إلى الماهل الأردني بعد فترة من إطلاق

سراحه، ما ينبغي، بمدى التوتر الراهن في الحياة الأردنية، ففي ذلك الكتاب، قدم تقيب المهندسين

عرضاً بالشواهد على جوانب انقسام عرى الوحدة الوطنية في الأردن، مسمياً الأشياء بأسمائها، ومحتراً

من أن يؤدي ذلك، لذا ثقافته إلى حرب أهلية في الأردن لا تبقى ولا تتر، ولا سيما أن الجهات الخارجية

المستعدة والمتعاطفة للتدخل في مثل هذا الاضطراب في المملكة الأردنية الهاشمية، لا تسمح الله، غير قليلة

العدد والعدة بداء من أقرب الأشقاء، ولنتهاء بإبعد الأعداء، أو حتى الأصنام.

يضاف إلى ذلك أن مجمل العلاقات الخارجية الأردنية، ربما باستثناء بريطانيا والولايات المتحدة،

هو أيضاً غير واضح وغير مفهوم، فلا السلام مع اليهود سلام سوى وتوازن، ولا العلاقات مع سوريا

والعراق معروف ما إذا كانت ودية أو عدائية، ولا العلاقات مع السعودية والكويت ودول الخليج

المجاورة، معروف ما إذا كنت قائمة أو منقطعة، خاصة بالنسبة إلى أوروبا.

وفي هذا الإطار فإن الأستاذ جبر، لمن لا يعرفه ويستمع إليه من غير معرفة، قد يخاله

أول وهلة أنه من الاسلاميين المستعربين لتعشقه الثقافة العربية وأدائها وتاريخها.

ولهذا يريد الأستاذ جبر ويسمى لكي تكون الديمقراطية المسيحية هي خلاص

المسيحيين من أرقام سابقة لتحقيق تمايز ديموقراطي جدي، فعال ومتفاعل، ولأنه يرى

أن في خلاص المسيحيين خلاصاً للمسلمين من بعض الأمراض الضخيمة وروبو الفعل

المتخصصة. بقي جورج جبر عازياً في شبابه لأن أعطي كل وقت لمهنته وتوسيع ثقافته العامة

العازب العزوف العامل ليبقي لبنان بلداً له طعم

جورج جبر ضد جروح الحرب ليواجه جنوح السلم!

فئة كنيسة أيام الأعداء أو الأعياد أو الأفراح أو الأزمات، تذكرنا بيت شباب، فكان تلك القرية الواقعة في سطوح جبل لبنان قد أصبحت بذاتها جرساً يقرع في ذاكرة اللبنانيين لهمهم يصمهم من الغفلة، أو يزعجون عن الزلزال.

فلا عجب أن يقرع جورج جبر أجراسه في الملعات منها، ويحترق

وفي بيت شباب اليوم مركز مهم لمعالجة المعوقين، وخصوصاً أن الحرب قد ضخمت أعداد هؤلاء المعوقين الأبرياء، وتفتقر على

الأستاذ جبر أن يسعى إلى توسيع هذا المركز لمعالجة بعض الساسة والقادة

«المعوقين»، في لبنان هذه الأيام

البشري عليها، خاصة إذا كان هذا العدوان مدفوعاً بالبعش المادي وبالأثنية البيضاء على حساب الأوطان والأشقاء. ولذا نراه في كل سائحة، أو علة أسبوعية، يتوجه رأساً إلى قريته بيت شباب مستريحاً متكاملاً في حوار دائم مع الذات ومع الطبيعة التي تتكاثرت على لبنان فنادها اللبنانيون بالعطش

وزلوا بها تشويهاً باسم العمران... والثقني بعمدة لبنان!

وفي أرائل عهد الاستقلال اللبناني، كانت الكتب المدرسية التي تعطى للأطفال

المدارس الابتدائية تذكر بيت شباب على أنها القرية اللبنانية التي اشتهرت بصناعة

الاجراس، فكانوا كلما سمعوا نقة جرس في

والمنية، وأم يعمل في السياسة أو يطعم البها، لأنه أبي أن يكون طرفاً في المنازعات أيا كانت أسبابها ونمايتها، بل أثر أن يبقى جسراً للحوار والتسامح وتقريب ذات البين بين المتناكرين إلى درجة الاقتتال، من غير أي نظرة مسيئة قد تجعله منهاراً إلى هذه الجهة أو تلك.

وصممت طبق عمل جورج جبر طوال الحرب اللبنانية على تصميم الجراح، والأهم

من ذلك، على تخفيف الغلاء لدى المغالين لمعرفته أن الغلاء في باب الورع والتوكل

في سلك الدماء. ويهذه الروحية الشغافة الممغنطة، يتمسك الأستاذ جبر الطبيعة ويمتد العدوان

بنائية عثماني - الطابق التاسع Congress House 14 Lyon Road

شارع الدنوبيون Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN

هاتف: ٨٦٣٢٩٠ تليفون: (0181) 863 9558 صرعية: ١٧/٥٤٦٠٣شوران FAX: (0181) 863 2873

المكاتب، مدير الانتاج، المجلات العامة، عماد الفزالي، كمال طرغ الله، PROXIMA ATELIER، التصميم والخراج، الفضول، بوبع عسكري

□ لا أحد يعرف أن في لبنان حزياً اسمه الحزب الديمقراطي المسيحي، حتى يلتقي المصامي الكبير الأستاذ جورج جبر، فيرى أن في الرجل وحده حزياً يعادل كل الأحزاب، بل إنه يضاهي ويوقو نظرائه في ألمانيا وإيطاليا وغيرهما من البلدان التي أعطت لها بسمى الديمقراطية المسيحية إطاراً علمانياً لا مكان فيه للتعصب القبيح أو العرقي أو الثقافي.

بل إن للأستاذ جبر منزلة احترام وتقدير ملفته في دوائر الأحزاب المحافظة والليبرالية في أكثر من بلد أوروبي، بحيث انعكس ذلك على نظرة تلك الأحزاب حاكمة ومعارضة، على لبنان ورأيها فيه ودوره في العالم.

التوزيع في أنحاء العالم: Proxima Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم: Proxima Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم: Proxima Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم: Proxima Congress House 14 Lyon Road Harrow On The Hill Middlesex HA1 2EN TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873